جامعة قاصدي مرباح - ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

إنعكاسات التهديدات الأمنية الراهنة العابرة للحدود على العلاقات البينية للدول المغاربية من2011 إلى 2015

تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية

من إعداد الطالب:

أحمد بن جدية

إشراف الاستاذ

د . قاسم حجاج

نوقشت بتاريخ : 2015/06/09

أعضاء لجنة المناقشة

أ.الياس حواميسة	رئيسا
أ.عصام بن الشيخ	مناقشا
د.قاسم حجاج	مشرفا

السنة الجامعية

2015/2014

الإهداء

نهدي هذا العمل المواضع إلى

الوطن الحبيب الجزائر والى

الوالدين الكريمين والى كل

من مدنا بيد العون ولو بكلمة

الشكر

أتقدم بالشكر الجزيل إلى

الأستاذ المشرف الدكتور حجاج

والى أساتذة قسم العلوم السياسية

والى كل من ساهم معنا في إثراء

هذه المذكرة من قريب أو بعيد

مقدمة

تمهيد

تتوفر بلدان الدول المغاربية مجتمعة على مؤهلات سياسية و عسكرية تؤهلها عند تجمعها من الحصول على الوزن العسكري والسياسي في العلاقات الدولية .

إن ماطمحت إليه شعوب الدول المغاربية عند صدور بيان مؤتمر طنجة 1958 أو عند صدور بيان تأسيس الاتحاد المغاربي سنة 1989 هو التعاون وإستغلال الموارد لتحقيق التقدم الاقتصادي والفاعلية السياسية في الفضاء الدولي . ولكن هذا الطموح تعثر أمام الصراعات السياسية بين الدول المغاربية التي لم تستطع إيجاد حلول فعلية لمشاكلها البينية التي ترجع معظمها إلى الفترة الاستعمارية .

لقد تأسست فكرة المغرب العربي من عقود ، و تصور رجال الحركات الوطنية للبلدان المغاربية آلياتها وجربوا العمل المشترك لخدمتها، غير أن فترة الاستقلال جاءت بخلافات متعددة عطلت المشروع ثم وقعت صحوة نهاية الثمانينيات حيث أسست إتحاد دول المغرب العربي ولكن المشروع بقي حبرا على ورق في المجمل .

ومن أهم التحديات والمشكلات البينية التي تواجهها وما تفتأ تواجهها المعضلة الأمنية وتحديد تلك العابرة للحدود.معلوم إن الأمن بمفهومه المعاصر هو الأمن الشامل، الواسع المتعدد الأبعاد والاتجاهات والمجالات، فهو ليس مجرد إجراءات للدفاع أو ترتيبات للحماية، بل هو الاستقرار بأوسع معانيه، وهذا يعني ضرورة حل المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فالفكرة الجديدة اليوم هي أن أمن الأمة يرتكز بشكل كبير على أمن الأمم الأخرى، فالأمن لا يزداد إذا كانت الوسائل المستخدمة لضمانه تولد لا أمن عند الأمم الأخرى.

ومنه فإن التهديدات الأمنية التي تضرب المنطقة المغاربية، ، وكذا الأزمات التي تحيط بالمنطقة بالإضافة إلى الحدود الشاسعة وذات الطبيعة الوعرة، التي جعلت من المنطقة أرضا خصبة لتكوين كل أنواع التهديدات والأنشطة التدميرية؛ كالجماعات المسلحة وتهريب السلاح والجريمة المنظمة ، وتجارة المخدرات والتهريب، بالإضافة إلى تهديدات القوى الكبرى المتنافسة على المنطقة. تجعل من تفعيل مسار العلاقات بين الدول المغربية خيارا استراتيجيا تفرضه أولويات الأمن القومي لهذه الدول فرادى وجماعات .

إن غياب الرؤية المستقبلية للمصير المشترك عند صناع القرار في الدول المغاربية ، وكذا الحكم الراشد عند البعض الآخر زاد من تأزم العلاقات البينية وصل حد القطيعة بين بعضها، حيث أن الإمكانيات الاقتصادية والمكاسب الحيوية لم تقنع النخب السياسية الحاكمة لتفعيل المسار التكاملي واللحاق بركب الكيانات التكاملية الراسخة .

- **مبررات اختيار الموضوع** :

تم اختيار الباحث لموضوع، انعكاسات التهديدات الأمنية الراهنة العابرة للحدود على العلاقات البينية للدول المغاربية، وذلك لعدة مبررات :

أ- المبررات الموضوعية

- حيوية الموضوع حاليا خاصة مع مرور المنطقة بهزات أمنية خطيرة، والمتمثلة في الأزمة الليبية وما أنجر عنها من إنتشار للسلاح عبر حدود الدول المغاربية.
- زيادة الإهتمام بالأمن بمختلف انواعه في الدول المغاربية وبالخصوص في كيفية التصدي للتهديدات الأمنية العابرة للحدودها

ب- المبررات الذاتية:

- كوننا من الذين يعيشون في هذه المنطقة فإن شعورك يتأثر بما يحدث في المنطقة يكون مباشر وهو مايدفعك لتسأل عن الأسباب والمسببات والحلول والنتائج المتعلقة بالتغيرات الأمنية والتحديات التي تواجهها الأجيال المعاصرة في المجتمعات المغاربية .

- **أهمية البحث :**

ينطلق البحث من حقيقتين: الأولى أن هناك تهديدات أمنية فعلية ومعقدة تهدد الأمن القومي للدول المغاربية فرديا وجماعيا ، والحقيقة الثانية أن العلاقات المغاربية الرسمية تعرف تقطعات وعدم تكامل على عكس ما يتطلبه مشروع إنشاء إتحاد المغرب العربي .

- **أهداف البحث :**

يهدف هذا البحث إلى معرفة مدى قوة العلاقات المغاربية في مواجهة التهديدات الأمنية، وإلى محاولة الوقوف عند أهم التهديدات الأمنية التي تمس الأمن الفردي والجماعي لدول وشعوب المنطقة المغاربية كما تهدف إلى وضع إستراتيجيات ومقاربات الأمنية للدول المغاربية تحت المجهر الأكاديمي للتعرف على مدى فاعليتها العملية في مواجهة التحديات الأمنية وتحديدا منها العابرة للحدود التي تواجه المنطقة المغاربية .

الإشكالية :

ماهي انعكاسات التهديدات الأمنية الراهنة العابرة للحدود على العلاقات البينية للدول المغاربية ؟

الاسئلة الفرعية :

- ✓ ماهي طبيعة التهديدات العابرة لحدود الدول المغاربية ؟
- ✓ ماهو تأثير التهديدات العابرة للحدود على علاقات الدول المغاربية ؟

الفرضية :

كلما زادت التهديدات العابرة لحدود الدول المغاربية ، كلما زادت فرص التعاون الأمني المغاربي المشترك.

- **حدود البحث :**

1- **الحدود المكانية :**

يتناول البحث المنطقة المغاربية التي تتكون من الدول ؛ الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، موريتانيا والتي تتمتع بموقع جيواستراتيجي وثروات حيوية والتي تتعرض إلى تهديدات عابرة لحدودها .

2- **الحدود الزمانية :**

يتناول هذا البحث الفترة الزمنيةالممتدة من 2011 إلى 2015 والتي شهدت تطورات خطيرة بعد الأزمة الليبية .

- **مناهج البحث:**

نظرا لتنوع التهديدات العابرة لحدود الدول المغاربية وتأثيرها على العلاقات البينية لهذه الدول، فإننا استخدمنا مناهج عدة للوقوف على أهم التهديدات الأمنية العابرة للحدود لنكتشف كيف تتأثر العلاقات البنية للدول المغاربية بهذه التهديدات ومن أهم المناهج المستخدمة نجد :

1. **المنهج التاريخي :**

استعنا بهذا المنهج في تتبع المسارات التاريخية للعلاقات البينية للدول المغاربية وذلك في المرحلة الممتدة ؛ من نهاية الحرب الباردة إلى يومنا هذا الذي نكتب فيه البحث وهذا ماعرض في الفصل الأول من البحث .

2. **المنهج دراسة الحالة :**

استعملنا هذا المنهج من خلال تسليط الضوء على الدول المغاربية التي تشهد تهديدات أمنية خطيرة خاصة تلك التهديدات العابرة لحدودها وذلك بدراسة السياسات المتبعة للدول المغاربية وانعكاساتها الأمنية عليها ، بالتعرض الى حالة اللامان في الدولة الليبية، ثم مدى مساهمة السياسات المغاربية في تفعيل العلاقات البينية لهذه الدول .

3. **المنهج الوصفي :**

نعتمد في هذا المنهج على وصف ظاهرة التهديدات الأمنية الراهنة العابرة للحدود بهدف اكتشاف حقائق جديدة أو التحقق من صحة حقائق قديمة والعلاقات التي تتصل بها والتغيرات التي تعبر عنها وكشف الجوانب التي تحكمها وتفسرها، ومعها تطور العلاقات بين الدول المغاربية ووصف تأثيراتها على العلاقات البينية المغاربية ومحاولة التعرف على جميع التهديدات الأمنية العابرة لحدود الدول المغاربية .

- **<u>الإطار النظري</u>:**

يزداد اللجوء إلى نظريات التكامل والاندماج في تفسير الظاهرة الإقليمية التي تعزز وجودها في كافة مناطق العالم . كما أن زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول أصبحت تدفع مناطق مختلف في العالم إلى تنظيم تعاونها الاقتصادي والاجتماعي في ظل تعاظم العولمة الديناميكية . ويتضح من تجارب التكامل إنها كانت تعبر إما عن إرادة سياسية من اجل ضمان الأمن والتعاون بين دول الأعضاء، وإما أنها تخضع لمنطق وظيفي يرتبط بتحقيق حاجات أساسية يمكن تأمينها من خلال تعزيز التبادل والاتصالات بين الشعوب . وكامتداد للوظيفية اعتمدت الوظيفية الجديدة على إسهامات أرنست هاس وليندبرغ الذين تأثرا بالتجربة الاندماجية الأوروبية .

ولقد رفض الوظيفيون الجدد فكرة عزل المهام التقنية عن السياسية أو الرخاء والرفاهية عن الحرب إذ يرى الوظيفيون الجدد أن نجاح مسار التكامل الإقليمي يبقى مرهون بضرورة إدراكه أو تبنيه من قبل النخب السياسية على أن يدخل ضمن مصالحها الذاتية ومن حيث استراتيجيات بناء مشروع تكاملي جهوي ،ومن هذا المنطلق قمنا بتوظيف النظرية الوظيفية الجديدة في هذا البحث .

النظرية الوظيفية الجديدة:

تم إستعمال النظرية الوظيفية الجديدة من خلال كشف وظيفة التهديدات الامنية العابرة لحدود الدول الغاربية وتأثيرها على العلاقات البينية لهذه الدول . مما تشكله من إنعدام للسلم، والامن، والاستقرار، والتنمية، وبالتالي معرفة درجة تأثيرها على العلاقات البينية للدول المغاربية .

وإذا كان التغير الذي شهدته العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة أدى إلى التحول في مفهوم الأمن وهذا حتى تتلاءم وتستوعب طبيعة التهديدات العابرة لحدود وهذا الذي نحن بصدد البحث فيه .

- **الدراسات السابقة :**

من أهم الدراسات الجزائرية المعاصرة التي تناولت التهديدات الأمنية للدول المغاربية نذكر منها :

1- برباش رتيبة، **الأمن والإرهاب في المغرب العربي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، لسنة 2012، جامعة الجزائر 3.

أثبتت هذه الدراسة إن من أسباب تفاقم وانتشار ظاهرة الإرهاب في المغرب العربي هو تصادم الإرادات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى التقارب بين أفكار وأيدلوجيات التنظيمات الإرهابية . وكذا الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتدنية وضعف التنمية وانعدام ثقافة الحوار وحرية التعبير.كما أن انعدام الثقة والإرادة السياسية بين دول المغرب العربي في التنسيق لإيجاد آليات لمكافحة هذه الظاهرة كما أثبتت الدراسة إن تفاقم الخسائر المادية والبشرية تنامي الجماعات الإرهابية أدى إلى التفكير في وضع سياسات وقائية .

2- بوازدية جمال ، **الإستراتيجية المغاربية لمكافحة الإرهاب** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم الدراسات الدولية ، 2013 ، جامعة الجزائر3 .

تعرضت الدراسة إلى أن منطقة المغرب العربي تواجه مشكلات أمنية يتطلب العلاج فيها حلا جذريا، لكن كل محاولات التكامل لتفعيل مشروع اتحاد المغرب العربي آلت إلى الفشل ، كما أن دول المغرب العربي تأثرت كثيرا من جراء التغيرات الأخيرة على الساحة الأمنية وفي هذا السياق تجتهد الدول المغاربية وعلى رأسها الجزائر لكسب المزيد من التأييد من اجل إصدار اتفاقيات دولية لمنع وتجريم الفدية .

3- سويسي احمد جمعة ، **المغرب العربي التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005 .

تناول في هذه الدراسة الأوضاع السياسية والاقتصادية التي نتجت عن الحرب الباردة، والمتمثلة في الإرهاب والجريمة المنظمة، وكذا التهديدات الخارجية خاصة المتعلقة بالاستراتيجيات الغربية في إطار الحرب العالمية على الإرهاب . وخلص إلى إن مشكلة المغرب العربي ليست

في القدرات أو الآليات لمواجهة أي طارئ لكن في المواقف السلبية المتباينة والتي أفشلت كل محاولات تحقيق أي مشروع تكاملي .

- **مصطلحات الدراسة :**

1-الأمن : هو شرط للحفاظ على بقاء الدولة من خلال استخدام القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية وممارسة الدبلوماسية ويكون التركيز على القوة العسكرية للحفاظ على امن الدولة القومي والتدابير المتخذة لضمان الأمن الوطني .

2-التهديد: هو الوصول إلى تعارض المصالح والغايات الوطنية إلى مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدولة الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والعسكري. مع عدم قدرة الدولة على موازنة الضغوط الخارجية، مما قد يضطر الأطراف المتصارعة أو إحداها إلى اللجوء إلى استخدام القوة.

3-الإرهاب: في المعجم السياسي، نجد كلمة إرهاب تعني :" محاولة نشر الفزع والذعر لإغراض سياسية" وفي قاموس أكسفورد كلمة إرهاب تعني : " استخدام العنف والتخويف بصفة خاصة لتحقيق أهداف[1] سياسية" . وفي موسوعة علم العلاقات الدولي نجد أن الإرهاب يعني :" أي نشاطات تقوم بها الدولة أو غير الدولة ويتم فيها استخدام العنف بقصد تحقيق أهداف سياسة محددة" . [2]

تعريف المعجم الوسيط للإرهاب :" هو وصف يطلق على الذين يسلكون سبل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية ومنه ما يقوم به بعض الأفراد والجماعات والدول بالقتل وإلقاء المتفجرات والتخريب" . [3]

[1] مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، ط1 ، القاهرة ، دار عمران ، ص39

[2] ادريس لكريني، مكافحة الإرهاب الدولي . 2006/09/27، تاريخ الاطلاع ، 2015/04/02 ،المتوفر على الرابط : **www.ahewar.org/debat/show**

[3] احمد فلاح العموش ، **أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب** . الرياض ، اكادمية نايف للعلوم الأمنية ،1999 ،ص 69

هيكلة البحث

تناولنا في هذه الدراسة ظاهرة التهديدات الأمنية الراهنة العابرة لحدود الدول المغاربية وانعكاساتها على العلاقات البينية لهذه الدول ولهذا الغرض قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول :

يتناول الفصل الأول الدول المغاربية من منظور جيوسياسي الذي اشتمل على ثلاث مباحث تطرقنا من خلالها الى تاريخ مختصر جيوسياسي للدول المغاربية، وكذا التغيرات التي طرأت عليها قبل وبعد الحرب الباردة ثم اشرنا إلى طبيعة الخلافات فيما بينها.

أما الفصل الثاني فقد تعرضنا فيه إلى التهديدات الأمنية العابرة للحدود وتأثيرها على العلاقات البينية للدول المغاربية، وتضمن ثلاثة مباحث وضحنا فيها التهديدات ذات الطابع السياسي والعسكري وتأثيرها على هذه العلاقات، وكذا التهديدات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والتهديدات غير التقليدية .

أما الفصل الثالث فقد تضمن سياسات الدول المغاربية المنتهجة لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود، حيث اشتمل على مبحثين هما الاستراتيجيات الأمنية للدول المغاربية وكذا تقييم السياسات المنتهجة لمواجهة هذه التهديدات .

الفصل الأول

الدول المغاربية من منظور جيوسياسي

الفصل الأول : الدول المغاربية من منظور جيوسياسي

تناولنا في هذا الفصل التاريخ الجيوسياسي للدول المغاربية، وطبيعة التغيرات التي شهدتها هذه الدول منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، كما تعرضنا إلى الخلافات المغاربية–المغاربية والمتمثلة التوترات الحدودية ومشكلة الصحراء الغربية .

المبحث الأول : الطبيعة الجيوسياسة للدول المغاربية

تستند الدائرة الإقليمية المغاربية إلى أسس دينية وتاريخية واجتماعية وحضارية مشتركة دعمت وجود تكاملية تمخض عنها إتحاد المغرب العربي، فالمنطقة لها مكانة مميزة على مسرح العلاقات الدولية نظرا لأهميتها الإستراتيجية منذ أقدم العصور والحضارات الإنسانية حتى الوقت الراهن.

ويرجع ذلك لكونها منطقة اتصال مباشر بين قارة إفريقيا وأوروبا بالإضافة إلى إشرافها على أهم مداخل البحر الأبيض المتوسط ، مضيق جبل طارق وخضوعها للاستعمار في فترات مختلفة وظروف متقاربة، كل هذا خلق جسر لضرورة وجود تنسيق بيني. إلا أن الاستعمار الأوروبي ساهم في إيجاد وحدات منفصلة عن بعضها، لكن مرحلة ما بعد الاستقلال والتحولات التي شهدها العالم رسخت أهمية وجود نوع من التقارب بين الدول المغاربية[4]

فالتقارب الجغرافي يدعم إلى حد كبير وجود صياغة إطار للتقارب السياسي والاقتصادي الأمني والثقافي يقوم على أساس وجود قضايا وأولويات مشتركة للأنظمة والشعوب لتدعيم المصالح المشتركة .

المطلب الأول : الخصائص الجغرافية للدول المغاربية

المنطقة المغاربية هي منطقة تشكل الجناح الغربي للوطن العربي وهي تتألف من خمسة أقطار هي موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا. تقع الدول المغاربية شمال القارة الإفريقية، بين خطي العرض 15° و37° شمالا، وخطي الطول 25° شرقا[5] و17° غربا .وتبلغ مساحتها 6 ملايين كم².يحد

[4] بوازدية جمال، **الإستراتيجية المغاربية لمكافحة الإرهاب** . أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم الدراسات الدولي ، جامعة الجزائر 3 2013 . ص 32

[5] سعداوي عمر ، **الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات الإقليمية الجديدة** . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزار 3 ، 2013 . ص22

المغرب العربي شمالا البحر المتوسط، وجنوبا مالي والتشاد والنيجر والسنغال، وشرقا مصر والسودان، وغربا المحيط الأطلسي.

تختلف الأشكال التضاريسية ببلدان المغرب العربي ما بين السهول والجبال والهضاب والصحارى، كما تتعرض المنطقة لتيارات مناخية مختلفة قادمة من المحيط الأطلسي ومن الصحراء الكبرى ومن القطب الشمالي .

أنشأت هذه الدول في 17 فبراير 1989 تكتلا إقليميا من خلال التوقيع على معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي و تقع دول المغرب العربي في شمال أفريقيا ممتدة على ساحل البحر الأبيض المتوسط وحتى المحيط الأطلسي، وتبلغ مساحتها مجتمعة حوالي 5.782.140 كلم² وتشكل ما نسبته 42% من مساحة الوطن العربي .تشكل مساحة الجزائر وحدها ما نسبته 41% من مساحة الاتحاد المغاربي. ويبلغ طول الشريط الساحلي للاتحاد المغربي حوالي 6505 كلم، أي 28% من سواحل الوطن العربي بأكمله، يبلغ عدد سكان اتحاد المغرب العربي حوالي 80 مليون نسمة تقريبا حسب تقديرات عام 2000 أي ما نسبته 27% تقريبا من إجمالي سكان الوطن العربي، يعيش 78% من سكان الاتحاد في المغرب والجزائر، إذ تقتسم هاتان الدولتان النسبة تقريبا بالتساوي. تشكل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ما نسبته 3.7% من مساحة دول الاتحاد، يقع 43% من هذه الأراضي في المملكة المغربية. يصل إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدول اتحاد المغرب العربي إلى نحو 389.6 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل 32% من إجمالي الناتج المحلي للوطن العربي تقريبًا.

يشكل الناتج المحلي للجزائر ما نسبته 43% تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتحاد، في حين لا يتعدى نصيب موريتانيا 1.3% ، يصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول الاتحاد المغاربي إلى 4865 دولارا في السنة. ويتفاوت هذا الرقم بين أعضاء الاتحاد، إذ يصل نصيب الفرد في ليبيا إلى 8900 دولار في السنة، في حين لا يتعدى نصيب الموريتاني 2000 دولار في السنة. ويبلغ معدل النمو السكاني لدول الاتحاد حوالي 1.7%، ويسجل أعلى معدل نمو في موريتانيا 2.93% وأقله في تونس بنسبة 1.15% وهي أقل نسبة نمو سكاني في الوطن العربي.[6]

[6] احميدة امحمد السنوسي ، الاتحاد المغاربي. منشورات جامعة الفاتح ،1999 ، ص37

تختلف الأشكال التضاريسية ببلدان المغرب العربي ما بين السهول والجبال والهضاب والصحارى، كما تتعرض المنطقة لتيارات مناخية مختلفة قادمة من المحيط الأطلسي ومن الصحراء الكبرى ومن القطب الشمالي.

تمثل نشأة الدولة في المنطقة المغربية الإطار السياسي والمؤسسي الذي تتم في إطاره مختلف العمليات والتفاعلات السياسية وغير السياسية، ومن ثم تتجلى أهمية دراسة ظروف ومعطيات نشأة الدولة القطرية العربية، وطبيعة الأزمة البنائية التي تعانيها، سواء على صعيد شرعيتها أو على صعيد طبيعة أجهزتها ومؤسساتها ومدى فعاليتها.

في هذا الإطار يمكن التمييز بين دول عربية كانت لها كياناتها السياسية السابقة على الاستعمار تونس والجزائر والمغرب ، ودول نشأت من توحيد عدة كيانات ليبيا و موريتانيا، وبالرغم من هذه التباينات إلا أن النظم السياسية المغاربية بشكل عام تتسم بسيادة الطابع التسلطي وضعف البناء المؤسسي. وقد انعكس ذلك بشكل واضح في السياق المجتمعي، والإطار الدستوري، ومفردات العملية السياسية كالنخب والأحزاب، الإيديولوجية.

المطلب الثاني : العلاقات المغاربية . المغاربية

برزت عدة مبادرات سياسية خلال العقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي

أولا : العلاقات التونسية- الليبية

صدر في 12 أفريل 1974 عن لقاء القمة بين الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة والرئيس الليبي معمر القذافي ما عرف ببيان جربة الوحدوي الذي نص على الوحدة السياسية بين ليبيا وتونس، وأعلن بأن الوحدة بين الدولتين تشكل نواة لقيام الجمهورية الواحدة بين الدولتين تمهيدا لإقامة الدولة العربية الإسلامية الكبرى. لكن الإعلان لم يحدث أثر يذكر على صعيد العمل الثنائي، خارج نطاق الهالة الإعلامية التي أحيطت به، وما خلفه من توجس لدى بقية دول المغرب، لكن على الصعيد العملي لم يحقق الإعلان أي نتائج إيجابية تذكر. [7]

[7] احميدة امحمد السنوسي نفس المرجع السابق ، ص37

بين 23 و27 فيفري 1982 زار العقيد القذافي تونس رفقت وفد حكومي هام وعقد اجتماعات مع الرئيس بورقيبة، في محاولة لإعادة إحياء مسار العمل الثنائي بين الطرفين، حيث تم التوقيع على اتفاقيات لتحقيق التكامل الاقتصادي كخطوة أساسية نحو الوحدة. العمل الثنائي بين تونس وليبيا في الحقيقة لم يتجاوز حدود الشعارات الموجهة للاستهلاك، ففي الواقع مشروع الوحدة بين البلدين لم يحمل أي تصور واقعي قابل للتجسيد على الأرض، والأمر لم يتجاوز حدود التلاقي الظرفي بين رغبة الطرف التونسي في الاستفادة من الإمكانات والمقدرات الهائلة التي يتوفر عليها الطرف الليبي من جهة، وتطلع الزعيم الليبي الطامح لتزعم القومية العربية لتحقيق أي انجاز مهما كانت قيمته على صعيد العمل الوحدوي ألمغاربي والعربي، لاسيما وأن التوجه نحو تونس جاء بعد فشل المشاريع القومية التي بادر بها القذافي عقب نجاح الثورة الليبية، والتي تزامنت مع نهاية عهد "مصر الناصرية" ما دفع بالزعيم الليبي إلى التطلع لزعامة القومية العربية من خلال مشاريعه الوحدوية التي أحدثت هالة وضجة إعلامية أكثر مما حققته من نتائج ملموسة.[8]

ثانيا :العلاقات المغربية- الليبية

في أوت 1984 برز مشروع وحدوي ثنائي بين المغرب وليبيا تضمنه اتفاق وجدة الموقع بين الطرفين وكان يبدو أن المشروع قد أخذ مسلك جدي يتجاوز حدود ما نص عليه الاتفاق من تعزيز العلاقات الاقتصادية والثقافية والدفاعية بين البلدين خصوصا عقب طرح مشروع الوحدة بين البلدين للاستفتاء في المغرب بتاريخ 31 أوت من ذات السنة حيث حاز على موافقة 97,99 % من المصوتين، بالمقابل وافق مؤتمر الشعب في ليبيا أيضا على نص المشروع الوحدوي بين البلدين.سنتان بعد ذلك قررت ليبيا إلغاء الاتفاق، على خلفية زيارة المسؤول الإسرائيلي "شيمعون بيريز" للمغرب في يوليو 1986.وهنا على الأقل وجد الطرف الليبي سبب يمكن أن يتخذ كمبرر لإعلان فشل المشروع الوحدوي مع المغرب، الذي كان حاملا لملامح الفشل منذ البداية، فالتباعد الجغرافي بين البلدين يتطابق مع مستوى

[8] مصباح عامر،**تكامل المغرب العربي الابعاد والمقاربات**.دار الكتاب الحديث ،القاهرة ،ص168

التباعد والتباين في المواقف السياسية بين العاصمتين، خصوصا حول ملف الصحراء الغربية ودعم طرابلس لجبهة البوليزاريو.[9]

ثالثا : العلاقات الجزائرية- الليبية

شهدت سنة 1988 تطورا مهما، ببروز مسودة مشروع مبادرة ثنائية بين الجزائر وليبيا هادفة أيضا إلى إرساء آليات تحقيق الوحدة بين القطرين الجزائري والليبي، بشكل لا يتعارض مع مسار البناء المغاربي بل يكمله، على حد تعبير الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، الذي بيّن الخطوط العريضة للمشروع في خطاب ألقاه يوم 19 سبتمبر 1988 أمام كاتب التنسيق الولائية للحزب، للإعلان عن افتتاح مناقشة المشروع التمهيدي لدستور الإتحاد بين الجزائر وليبيا.المبادرة الجزائرية الليبية وصفت بالهامة مقارنة بتجارب سابقة لتوافر مجموعة من العوامل السياسية والجيوسياسية التي كان يمكن أن تجعل من المشروع في حال تحقيقه خطوة كبيرة على طريق التكامل المغاربي والعربي.

فمن حيث الموقع الجغرافي يشكل القطرين مدى استراتيجي هام، إذ يضمان لوحدهما أكثر من نصف مساحة المغرب العربي ككل، أما في مجال الثروات الإمكانات الاقتصادية فهناك تشابه كبير بينهما، من حيث اعتماد الدولتين بشكل مباشر على عائدات البترول والغاز، وكذلك من حيث الأهمية الإستراتيجية لاحتياطيات البترول والغاز التي يحوزانها، إذ يشكل مجموع احتياطيات الدولتين من الغاز حوالي 3.5% من الاحتياطي العالمي، و4% بالنسبة للبترول.

تميز النظام السياسي على الصعيد السياسي في كلا الدولتين بطبيعته الثورية، كما اتسمت مواقفها تجاه أهم القضايا العربية والإقليمية في تلك الفترة بالكثير من التقارب وأحيان التطابق.كلها عوامل وفرت شروط النجاح لمشروع التكامل الليبي الجزائري لكن وبحسب العديد من المصادر، أحداث أكتوبر 1988 وما تبعها من تطورات سياسية داخل الجزائر قادت إلى جملة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية الجذرية قطعت الطريق أمام التقارب الحاصل بين البلدين.

[9] عبد الرحمان حمدي، **أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة** . مكتبة مدبولي، القاهرة، 2007، ص37

المبحث الثاني : الدول المغاربية في ظل التغيرات قبل وبعد نهاية الحرب الباردة

شهد المغرب العربي خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، الأولى والثانية، تكالب الدول الاستعمارية على المنطقة، كما شهد أيضاً نمواً واضحاً لعمليات النضال والكفاح لشعوب هذه المنطقة؛ بهدف الحصول على استقلالها، ولقد تطور الكفاح وتزايد مع تنامي الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، ونمو الفكر السياسي وتبلور المصالح الوطنية. وعلى الرغم من أن المغرب العربي قد بدأ مرحلة كفاحه بصورة مفككة، إلا أنه مع نهاية الحرب العالمية الثانية، كان هناك تعاون عربي وتكاتف، بهدف تحقيق الاستقلال الكامل لكافة الدول العربية.

المطلب الأول : الدول المغاربية في ظل التغيرات قبل نهاية الحرب الباردة

بعد انتخاب أحمد بن بلة أول رئيس للجمهورية الجزائرية المستقلة. تم إصدار دستور 1963م ثم الميثاق الوطني 1964م. وإقرار مبدأ الحزب الواحد والسعي إلى تكريس السيادة الوطنية. إقامة نظام ديمقراطي مثل ما نص عليه بيان أول نوفمبر. انضمام الجزائر, رسميا إلى الأمم المتحدة. فتح مفاوضات مع فرنسا في التخلص من بعض سليبات اتفاقيات ايفيان. محاولة تأصيل البعد العربي الإسلامي والانضمام إلى الجامعة العربية ومساندة القضية الفلسطينية.المساهمة في المنظمات الإقليمية و العالمية كمنظمة الوحدة الإفريقية. مساندة الشعوب الحرة في العالم.

حركة 19 جوان 1965م بقيادة هواري بومدين رئيس وقائد الأركان بحركة عسكرية أزاح بها أحمد بن بلة تحت عنوان التصحيح الثوري وتم نقل جميع صلاحيات رئاسة الجمهورية إلى مجلس الوطني للثورة و الحكومة .[10]

تجميد العمل بدستور 1963م وميثاق 1964م. تأكيد المبادئ السابقة للثورة. إرساء ازدواجية السلطة الحزب و الجيش. بناء مؤسسا ت الدولة . تأسيس دستور جديد في 1976/11/19م بالعودة إلى النظام الرئاسي الجمهوري. و الميثاق الوطني 1976/06/27م. تنظيم انتخابات في 1976/12/10 وتم انتخاب بومدين رئيسا للجمهورية.إجراء انتخابات المجلس الوطني الشعبي في 1977.وفاة الرئيس الراحل

[10] حسنين توفيق إبراهيم، التحول الديمقراطي من منظور عربي، **مجلة الديمقراطية** .العدد50، فيفري 2013، ص05

هواري بومدين 1978/12/27م وشغور منصب الرئاسة.حل مجلس الثورة في جانفي 1979م وانتخاب مجلس شاذلي بن جديد رئيسا للجمهورية 1979/02/07م.

أحداث أكتوبر 1988م التي جاءت على اثر الأزمة الاقتصادية عام1986م لانخفاض أسعار البترول انعكست على الوضع الاجتماعي فكانت أحداث أكتوبر 1988م التي أعلن فيها الرئيس الشاذلي بن جديد عن إصلاحات سياسية بداية بظهور دستور فيفير1989م الذي كرس التعددية ونهاية العهد وتنصيب حكومة برئاسة مولود حمروش.

نهاية مرحلة الاشتراكية واحتكار الدولة للتجارة الخارجية والتوجه إلى اقتصاد السوق وفسح المجال أمام الاستثمارات. مساندة ودعم الحركات التحررية و المشاركة في الحروب العربية الإسرائيلية 1973/1967م.

وفي موريتانيا واعتمادا على الدعم الفرنسي والدول الغربية ودول الاتحاد الفرنسي الإفريقي حاولت موريتانيا اكتساب عضوية الأمم المتحدة، إلا أن الفيتو السوفيتي في مجلس الأمن عطل ترشيحها. وانطلاقا من أكتوبر 1961 اكتسبت موريتانيا عضوية الأمم المتحدة. ثم اتجهت الحكومة الموريتانية شيئا فشيئا إلى تطوير العلاقات مع الدول الحليفة والصديقة والمجاورة، إلى أن تم الاعتراف بها من طرف المغرب خلال سنة 1969 بمناسبة انعقاد المؤتمر القمة الإسلامي الأول بفاس.[11]

لقد تم اعتماد أول دستور في 22 مارس 1959 كنص يبحث عن توازن بين أولوية الدين الإسلامي واحترام السيادة الوطنية الموروثة عن القانون الدستوري الفرنسي. وقد تكونت السلطات السياسية من وزير أول منتخب من طرف الجمعية الوطنية دون أن يكون مسؤولا أمامها، يساعده في أداء مهامه مجموعة من الوزراء، مع لجنة دستورية تقوم بدور التحكيم بين الحكومة والجمعية الوطنية. وقد أقرت المادة 9 من دستور 1959 إمكانية تأسيس أحزاب وتجمعات سياسية على أساس احترامها للمبادئ الديمقراطية والسيادة الوطنية ووحدة الجمهورية. وقد اجتمع مندوبو الأحزاب الأربعة في أكتوبر 1961 من اجل توحيد العمل السياسي في البلاد وتحقيق الوحدة الوطنية وذلك من خلال تأسيس نظام الحزب الواحد.[12]

[11] بوازدية جمال ، نفس الرجع السابق ، ص40
[12] سعداوي عمر ، نفس الرجع السابق ، ص 65

الدستور الأول يستجيب لمرحلة بداية الاستقلال.فقد تم تعديله عدة مرات، بحيث تخلت موريتانيا بموجب دستور 20 ماي 1961 عن النظام البرلماني بدعوى أنه غير ملائم للجهود المبذولة من أجل البناء الوطني وتقوية سلطة الدولة. وهكذا تم اعتماد نظام رئاسي غير متوازن ركز السلطة بيد رئيس الدولة. إن النص الدستوري لسنة 1961 نفسه قد تعرض للتعديل في 24 افريل 1964، و12 فبراير 1965، و12 ماي 1966، و4 مارس 1968.

لقد تميزت المرحلة من 1978الى1984 بهيمنة القيادة العسكرية على ممارسة السلطة على الصعيدين الداخلي والخارجي استنادا إلى عدة مواثيق دستورية، بحيث تمثل سنة 1978 منعطفا حاسما في تاريخ موريتانيا، نتيجة استيلاء الجيش على السلطة بقيادة مصطفى ولد السالك بانقلاب وضع بواسطته حدا لمرحلة الرئيس المختار ولد داده وذلك سنة 1978 ليصبح المقدم المصطفى ولد محمد السالك رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني ورئيس الدولة.

توالت بعد ذلك الانقلابات العسكرية، التي وصلت إلى ست انقلابات عسكرية في فترة لا تتجاوز الست سنوات تمتد ما بين 1978 و 1984وهذا ما يفسر عدم الاستقرار السياسي. وتصدر المقدم محمد خونا ولد هيدالله الواجهة ليصبح الوزير الأول وليبعد ولد محمد السالك نهائيا عن رئاسة اللجنة العسكرية يوم 31 مايو 1979، جاعلا مكانه المقدم محمد محمود ولد أحمد لولي رئيسا للجنة ومحتفظا لنفسه برئاسة الوزراء. ومع بداية الثمانينات تم إبعاد المقدم ولد لولي لينفرد ولد هيدالله برئاسة اللجنة العسكرية ورئاسة الحكومة منذ 1980. تم إقصاء ولد هيدالله يوم 12 ديسمبر 1984 حين حل محله معاوية ولد سيدي أحمد الطايع في انقلاب أبيض.[13]

في المغرب وبعد الحصول على الاستقلال، تحقق الاتفاق بين الحركة الوطنية و بين الملك محمد الخامس على الملكية الدستورية كنظام في الحكم؛ لكن هذا الاتفاق ظل ناقصا؛ لأنه ركز على الشعار بينما تناسى مضمونه السياسي؛ حيث كانت الحركة الوطنية تقصد بشعار الملكية الدستورية ملكية مقيدة، تمثل السيادة ولا تحكم؛ بينما كان الملك يقصد بالشعار ملكية تنفيذية حاكمة تسود و تحكم .

[13] عبد الرحمان حمدي، نفس المرجع السابق ، ص38

مع الملك الحسن الثاني الذي شكل نظام الملكية الدستورية على طريقته الخاصة؛ باعتبارها مؤسسة سياسية تستمد مشروعيتها من منظومتين:منظومة التقليد: مجسدة في سلطات إمارة المؤمنين؛ التي ترتبط بالتاريخ و الدين . منظومة الحداثة: مجسدة في الملكية الدستورية؛ التي ترتبط بالفكر الدستوري الحديث .

لكن هذا المزج بين منظومتين متناقضتين؛ وقعت بينهما قطيعة في الفكر السياسي الحديث؛ هذا المزج كان السبب الرئيسي في إعاقة الانتقال نحو الدولة المدنية الديمقراطية، و لذلك يمكن الحديث بخصوص هذه المرحلة عن فترتين :خلال الفترة الأولى عاشت المؤسسة الملكية لحظات صعبة نظرا لتظافر مجموعة من العوامل الداخلية و الخارجية.الاهتزاز الكبير الذي أصاب المؤسسة الملكية بعد انقلابي 1971 و 1972 و الذين طرحا مسألة علاقة المؤسسة الملكية بالجيش و سلطتها عليه.

وهي المرحلة التي ستشهد إلغاء منصب وزير الدفاع و إسناد رئاسة الأركان إلى الملك شخصيا .صدور قرار محكمة العدل الدولية بخصوص الصحراء و تنظيم المسيرة إلى هذه المناطق سنة 1975.

خلال الفترة الثانية استطاعت المؤسسة الملكية أن تربح الرهان؛ و أن تعود إلى المشهد السياسي بقوة؛ ساعدها في ذلك نجاحها في استقطاب حزبي الاستقلال و الاتحاد الاشتراكي؛ كتيارين أساسيين في الحركة الوطنية؛ خلال المرحلة الأولى.و قد ارتبطت الفترة الثانية بعقد الثمانينات؛ حيث ظهرت في الساحة السياسية المغربية ظاهرة فريدة تمثلت في تفريغ الأحزاب الإدارية وصعودها المفاجئ إلى البرلمان و الحكومة. و لم يتوقف هذا التحالف إلا بعد أن استأنست المؤسسة الملكية من نفسها القدرة على استعادة التحكم من جديد في الساحة السياسية بكاملها. [14]

وفي تونس شهدت بعد الاستقلال إلي جانب بناء الدولة الوطنية وتحديث المجتمع ،اثر انتخابات انطلاق الاشتغال الفعلي للنظام السياسي الجديد بقيادة الحبيب بورقيبة الذي منحه الدستور صلاحيات واسعة لتدعيم المسار الديمقراطي

مثلت المحاولة الانقلابية الفاشلة سنة 1962 منعرجا في هذا المسار حيث مال النظام إلي التشدد والتراجع التدريجي عن المسار الديمقراطي و إقرار نظام الحزب الواحد.

[14] حسنين توفيق إبراهيم، نفس الرجع السايق ، ص06

مثل تعيين الهادي نويرة وزيرا أوّل سنة 1970 بداية مرحلة جديدة تميزت بتواصل الانفلات السياسي حتى أن الحزب رفض تعد د المنابر داخله فانبثقت عنه حركتان معارضتان. تدعم احتكار السلطة بتعديل الدستور سنة 1975 بمنح الرئيس بورقيبة الرئاسة مدي الحيات وإقرار الخلافة الآلية. جاءت حكومة محمد مزالي سنة 1980 وحاولت تخفيف التوتر السياسي من خلال عدة إجراءات ولكن هذا التوجه لم يدم طويلا حيث عادت سياسة الانغلاق والتشدد وإحتدّام الصراع حول خلافة بورقيبة بين عدة أطراف.

فشلت حكومة محمد مزالي في معالجة الإختلالات الاقتصادية والاجتماعية من عمق الأزمة التي بلغت ذروتها مع انتفاضة الخبز جانفي 1984 ، ازداد الوضع السياسي توتّرا بعودة الصدام بين الحكومة وإتحاد الشغل سنة 1985 وتعدد الإضرابات العمّالية والاحتجاجات الطلاّبية والتهديدات الأصولية.أشرفت البلاد علي الانهيار رغم تعيين وزير أول جديد وهو رشيد صفر سنة 1986 ولكن تمّ حسم الأمر مع خلفه زين العابدين بن علي حيث أقدم يوم 7 نوفمبر 1987 بإزاحة بورقيبة من الرئاسة نظرا لشيخوخته وطول مرضه وبالتالي عجزه عن إدارة شؤون الدولة.

بعد عرض قضية ليبيا على الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي قررت تأسيس دولة ديمقراطية فيدرالية على غرار النظام الملكي الدستوري، أعلن عنها رسمياً في الرابع والعشرين من كانون أول، عام 1951 وإصدار دستور المملكة الليبية في السابع من تشرين أول من العام نفسه وبقي دستور المملكة الليبية سارياً حتى عام 1969، الذي شهد ثورة الفاتح من سبتمبر وإعلان الجمهورية، على يد اللجنة المركزية للضباط الوحدويين الأحرار، الذين أعلنوا سقوط الملكية وقيام الجمهورية العربية الليبية، وبعد أسبوع واحد فقط، تشكلت أول حكومة بعد الثورة ، وفي الثاني من مارس 1977، تم إعلان قيام سلطة الشعب، حيث تم تحويل النظام السياسي من النظام الجمهوري إلي النظام الجماهيري والذي يضع السلطة في يد الشعب وعرفت الدولة بعد ذلك باسم الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، ثم أضيفت إليها العظمى بعد الغارة الأمريكية في افريل1986 .[15]

[15] عبد النور بن عنتر، **العلاقات المغاربية-الإفريقية**. مركز الدراسات المتوسطية ، تونس، 2011 ، ص 03

يسود ليبيا النظام الجماهيري في الحكم،الذي يعتمد على الديمقراطية المباشرة، أي أنّ الشعب هو من يحكم البلاد وذلك من خلال المجالس المحلية، ولكن الحكم الفعلي يتم من قبل النظام العسكري ويعد المؤتمر الشعبي العام هو أعلى سلطة تشريعية في البلاد وذلك وفقاً للدستور الليبي،الذي صدر في الحادي عشر من ديسمبر عام 1969م وتم تعديله في الثاني من مارس عام 1977م.و يصنف النظام السياسي الليبي في جل الكتابات ووفق رأي معظم المراقبين ضمن الأنظمة الفردية، على الرغم مما يعلن عنه الجانب الليبي من أنه حكم ديمقراطي يقوم على المشاركة المباشرة في صناعة القرار لكل فئات المجتمع عبر المؤتمرات الشعبية التي تنتشر في جميع الأحياء السكنية في المدن المختلفة. يبدأ الشكل الرسمي لآلية صناعة القرار من مؤتمر الشعب العام وهو مخول له وضع جدول أعمال الدورات العادية والاستثنائية للمؤتمرات لأهم المسائل التي تستدعي النقاش، وتصدر بحقها القرارات وتصاغ في مؤتمر الشعب العام في دورة انعقاده السنوية.[16]

<u>المطلب الثاني</u> : الدول المغاربية في ظل تغيرات ما بعد الحرب الباردة

شهدت السياسات للدول المغاربية في فترة ما بعد الحرب الباردة، هذه الفترة التي أطلقت عليها العديد من التسميات مثل نهاية التاريخ، العصر الأمريكي، عهد الأحادية القطبية كمحاولات لوصف ما تتميز به هذه الفترة الجديدة، خصوصا في ظل السيطرة الأمريكية على مختلف الميادين الاقتصادية، السياسية، و العسكرية .كما أن التحولات التي شهدها النظام الدولي بعد الحرب الباردة من حيث بنيته الهيكلية، بروز الأحادية القطبية، ظهور دول جديدة على المسرح الدولي في القارة الأوربية، تأكيد انقسام العالم إلى دول الشمال ودول الجنوب من جهة، وطبيعة التفاعلات الدولية من جهة ثانية و التي تمثلت في بُروز قضايا جديدة على مستوى النظام الدولي.

إن انهيار الإيديولوجيات وبروز التمايزات القائمة على المنشأ والانتماء والثقافة. كان لكل هذه التحولات تأثير بالغ الأهمية على تحديد توجهات السياسات الخارجية لدول المنطقة المغاربية في هذه الفترة .و ضمن بيئتها الداخلية استقبلت الدول المغاربية مطلع التسعينات باتخاذها للعديد من التغييرات

[16] عبد النور بن عنتر، نفس المرجع السابق، ص04

على مستوى نظمها السياسية و ذلك بدخولها مراحل التحول الديمقراطي، حيث دشنتها بجملة من التعديلات الدستورية .

في تاريخ ما بعد استقلال المغرب، وفي بداية عهد الحسن الثاني تميزت الفترة بالتوتر السياسي بين الملكية وأحزاب المعارضة. تلك السنوات من التوتر وصفتها المعارضة بسَنوات الرصاص، إلا أنه خلال العقد الأخير من حكم الملك الحسن الثاني، وخاصة في ظل عهد محمد السادس، سعى المغرب إلى المصالحة مع الضحايا بإطلاق هيئة الإنصاف والمصالحة للتحقيق في التجاوزات التي ارتُكبت باسم الدولة

المغرب هي الدولة الأفريقية الوحيدة التي ليست عضوا في الاتحاد الأفريقي الذي حل محل منظمة الوحدة الأفريقية والتي انسحب منها المغرب عام 1984 بسبب رفضها الاعتراف بسيادته على الصحراء الغربية، بيد أن لها مكانا خاصا في الاتحاد: بالاستفادة من الخدمات التي تتيحها دول الاتحاد، كمجموعة البنك الأفريقي للتنمية.[17]

سنة 2008 منح الاتحاد الأوروبي للمغرب الوضع المتقدم في اتفاقيات الشراكة والجوار والذي يمكّن المغرب من المشاركة في بعض الوكالات الأوروبية. كما وافق المغرب على الانضمام تدريجيا إلى مجلس التعاون الخليجي بعد دعوة تلقاها للانضمام سنة 2011. والمغرب دولة ذات نظام ملكي برلماني دستوري ببرلمان يتم انتخابه. فقد شهد المغرب مراجعتين دستوريتين خلال التسعينيات سنتي 1992 و 1996.

بعد اندلاع موجات الاحتجاج في العالم العربي خلال أوائل عام 2011، وما تبعها من احتجاجات في المغرب نفسه للمطالبة بإصلاحات إدارية واجتماعية، قام الملك بتشكيل لجنة لتقديم توصيات بإصلاحات دستورية تنص على: توسيع نطاق صلاحيات البرلمان، ضمان استقلالية القضاء عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتقييد عدد من صلاحياته، وكل ذلك بهدف تحويل النظام الملكي الدستوري الذي يعطي صلاحيات كبيرة للملك إلى نظام ملكي دستوري شبيه بذلك المعمول به في بعض الديمقراطيات الغربية.

الانتخابات البرلمانية لعام 2011 تم رصدها من طرف مراقبين دوليين لثاني مرة في المغرب، وعلى الرغم من ذلك فإن نسبة الحضور الانتخابي وكانت نسبة 45,44% من إجمالي الناخبين.

[17] محمد سالمان طايع، **المؤسسة التشريعية في الجزائر**. مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة،1997، ص 86.

في نفس السنة، أعلن المجلس الدستوري بدء سريان العمل بالدستور الجديد2011 ، بعد استفتاء بلغت نسبة المشاركة فيه 73.5%.

الدستور الجديد 2011 يعطي صلاحيات كبيرة لرئيس الحكومة عوض منصب الوزير الأول المعمول به سابقًا، كما يقوم بفصل السلطة القضائية بشكل واضح لضمان استقلاليتها .

بالنسبة للجزائر فقد عاشت الجزائر تحت نظام الحزب الواحد منذ الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي عام 1962 حيث تم تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب جبهة التحرير الوطني ذي التوجه الاشتراكي، واستمر ذلك النظام حتى أحداث عام 1988 حيث تفاقمت الأزمة الاقتصادية، مما أدى لحدوث اضطرابات شديدة.[18]

لتحقيق الاستقرار للنظام السياسي وحمايته من الانهيار ، اضطرت النخبة الحاكمة لانتهاج سبيل التعددية السياسية ، بعد أن أصبح النظام معرضًا لضغوط داخلية وخارجية عنيفة تؤثر سلبًا في استقراره السياسي، وذلك من خلال الدخول في مفاوضات مع القوى السياسية المعارضة الصاعدة.

شهدت عملية التحول الديمقراطي في الجزائر منذ بدايتها حالة من عدم الاستقرار صاحبتها درجة عالية من العنف، ثم حدث لها تطور منذ تولي **الرئيس** "**عبد العزيز بوتفليقة**" الحكم عام 1999، إذ حدث نوع من الاستقرار السياسي الظاهري. وقد تزامنت عملية التحول الديمقراطي في الجزائر مع تزايد الدعوة إلى التعددية والديمقراطية في العالم، إلا أن هذه العملية طرحت نفسها في الجزائر بشكل مختلف يحمل خصوصية تميزها عن غيرها من الدول.

لقد ترتب على محاولة التحول الديمقراطي أحداثًا معقدة ودامية لا تزال مؤثرة ، ولا يمكن تحديد إلى متى سوف تظل تلقي بظلالها على المجتمع الجزائري، بالإضافة إلى أن تلك الأحداث يتعدى تأثيرها إقليميًا وعربيًا، وتتميز بالكثافة الزمنية. فبالرغم من أن المدة الزمنية التي توالت فيها تلك الأحداث محدودة نسبيًا ، فإنها حملت العديد من التطورات والمؤشرات التي عكست العمق التاريخي للتجربة الجزائرية.[19]

---

[18] محمد بشير صفار، **النخبة السياسة في الجزائر**. مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 1996، ص ص 101، 102.

[19] سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية .**المستقبل العربي**، عدد 170، أبريل 1993، ص 87.

قيام **الرئيس** "**عبد العزيز بوتفليقة**" بتعديل المادة 74 من الدستور التي تسمح للرئيس بولاية ثالثة والفوز بفترة رئاسية ثالثة في الانتخابات التي أجريت في أبريل 2009، وما أثاره ذلك لدى جانب كبير من الجزائريين من مخاوف تطويع القانون والقضاء .[20]

أما بالنسبة لتونس فقد حدث التغيير السياسي في تونس في 07 نوفمبر 1987، باستحواذ الرئيس زين العابدين بن علي على السلطة و الذي أعقب بتعديل الدستور سنة 1988 كما تم إقرار القانون الدستوري سنة 1998 كما شهدت تونس آخر مراجعة دستورية سنة 2002، وفتح المجال أمام التعددية السياسية و خصوصا الحزبية منها الأمر الذي انعكس على طبيعة العمليات السياسية و الانتخابية المختلفة سواء كانت تشريعية أو تنفيذية و من ثم طبيعة القوى السياسية الفاعلة على مستوى نظمها السياسية. كل هذه الجهود و إن بدت كبيرة للوهلة الأولى إلا أنها و لأسباب مختلفة لم تمكن دول المنطقة من التمكن من عملية الترسيخ الديمقراطي .

أما اقتصاديا و اجتماعيا ، فقد عانت دول المغرب العربي في مطلع التسعينات من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية من مديونية كبيرة أثقلت اقتصادياتها و أضعفتها و زادتها فقرا، حالات التضخم، ارتفاع مستويات البطالة، و أمام قلة الإمكانيات زيادة حاجتها للواردات نتيجة لارتفاع الطلب الناجم عن النمو السكاني المتسارع، وجدت الدول المغاربية نفسها أمام حتمية اللجوء للأطراف الخارجية و المؤسسات الدولية بالتحديد من اجل إعانتها على إعادة إحياء اقتصادها. لكن بتضافر الجهود و سعي دول المنطقة لرفع مستوى الأداء الاقتصادي فقد تمكنت هذه الدول من الخروج من مرحلة الأزمة الخانقة إلى التحسن نوعا ما مع مطلع القرن الواحد و العشرين .كل هذه التحديات الداخلية،.و مما لا شك فيه ان التغير في طبيعة النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطب، يفرض حتما على الدول الصغيرة ضرورة التغيير و التكيف مع مقتضيات الحقبة الدولية الجديدة و التي تشهد سيطرة دولة واحدة على العالم اقتصاديا و سياسيا و خصوصا عسكريا. [21]

هذه الظروف تحد حتما من حرية المناورة التي كانت متاحة لمثل هذه الدول في ظل نظام ثنائي القطبية، الأمر الذي يزيد من أهمية و درجة تأثير المتغير الدولي على السياسة الخارجية .

[20] عبيد هناء، **أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر**. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، يناير 2004، ص 136.
[21] بوازدية جمال ، نفس الرجع السابق ، ص 67

الدول المغاربية اتجهت إلى الاستفادة من الفرص التي فرضتها المتطلبات الدولية الجديدة من نحو الفضاءات الجديدة وذلك ببناء علاقات اقتصادية وسياسية وعقد اتفاقيات أمنية. و في مقابل هذا التوجه نحو هذه الفضاءات كانت محاولات الدول المغاربية متواضعة نحو توطيد وتطوير العلاقات البينية على خلفية تجميد آليات عمل الاتحاد المغاربي منذ سنة 1994 .

لقد عرفت دول المغرب العربي عام 2014 تحولات سياسية وأمنية، عكست عددًا من الديناميات؛ التي حدثت في هذه الكتلة من الدول غير المتجانسة من حيث تفاعلاتها الداخلية التي تحدد مسار كل واحدة منها؛ لكن هذه الكتلة تبدو متشابهة من حيث التحديات الأمنية التي تشترك فيها معظمها. وفي حين تستمر الجزائر في حالة انسداد سياسي مرتبط بإشكالية الرئاسة، وما يدور حولها من تفاعلات داخلية، يواصل المغرب تجربة الشراكة بين الإسلاميين والمؤسسة الملكية، وتنهي تونس مرحلتها الانتقالية بأقل الأضرار السياسية.[22]

في حين لم تتمكن ليبيا من إيجاد صيغة سياسية جامعة لمواجهة مشاكلها السياسية والأمنية بالقدر الذي يتشكل المشهد الحالي في دول المغرب العربي من دول تتحول نحو نظام أو وضع سياسي مختلف مثل تونس وليبيا، أو ذات تجربة سياسية جديدة مثل المغرب، وهو ما يفترض أن يمثل قاعدة ممكنة لإرساء نماذج ديمقراطية للحكم في المنطقة؛ فإن هذه المسارات السياسية ما زالت تواجه تحديات داخلية؛ تتمثل في ضعف عناصر التوافق بين الفاعلين السياسيين فيها، وأخرى خارجية تتمثل في محاولات إيقاف مسار التحولات التي شهدتها عدد من دول المنطقة، وإرجاعها إلى وضع ما قبل الثورات؛ وذلك مع اكتساب الاتجاه الذي يتبنى مواجهة الأوضاع السياسية التي أنتجتها الثورات مزيدًا من نقاط القوة.

تبقى احتمالات العودة إلى الأنماط السياسية في الحكم التي سبقت الثورات العربية مسألة ممكنة؛ حيث تراجع جزء مهمٌ من الإسلاميين ومن التيار الديمقراطي عن تصدُّر المشهد السياسي.ومن دون شك فإن التحولات الداخلية للدول التي عرفت سقوط أنظمة سابقة تستمر في الخضوع لمؤثرات التدخل الخارجي؛ الذي صار يحدد أجندتها السياسية والأمنية كما في الحالة الليبية، وبدرجة أقل أمكن ملاحظتها

[22] فخر الدين ميهوبي ، **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،بسكرة ،2012 ،ص44

في تونس إبان مرحلتها الانتقالية؛ التي يمثل عام 2014 محطة نهائية لتجربتها، التي استفادت من قدرة المنظمات المدنية على قيادة توافق سياسي، يتجه إلى أن يصبح وضعًا سياسيًّا أكثر ثباتًا .[23]

لكنه لا يخلو من كل عناصر التوتر على المستوى الاقتصادي والأمني.لقد أسهمت التحولات التي حدثت بالمنطقة التي ما زالت تفاعلاتها مستمرة منذ عام 2011 في سرعة تغير الديناميات في دول المغرب العربي وامتداداتها الإفريقية؛ حيث تواجه المنطقة على المستوى الأمني في جوارها الجيوسياسي حاليًّا تحديات متزايدة، مثل شبكات تجارة وتهريب الأسلحة، ويمثل انتشار السلاح الليبي الذي وصل عددًا من المناطق المتأزمة أحد الأسباب الرئيسة للاضطراب في المنطقة وجوارها؛ حيث تتعاظم مصائب السلاح الليبي الذي يقف وراء حادثة عين أميناس في الجنوب الشرقي الجزائري، وقد ثبت كذلك استخدام مسدسات ليبية في الاغتيالات السياسية بتونس، وفي أحداث الشعانبي التي أُريقت فيها دماء كثيرة بواسطة أسلحة خفيفة قادمة من ليبيا.

بينما لم تنتج الانتخابات الرئاسية في موريتانيا أكثر من الحفاظ على الوضع السياسي القائم واستمراره.[24]

<u>المبحث الثالث</u> : التوترات المغاربية . المغاربية

التصورات الإستراتيجية للدول المغاربية متباعدة تحت تأثير شتى الصراعات الداخلية وحالة عدم الاستقرار والسياسات الاجتماعية والثقافية المتباينة؛ فالدول المغاربية لا تتصرف بمنطق المجموعة الإقليمية المستقر حيث تتسم سياسات هذه الدول بانعدام بُعد النظر في تحديد المخاطر المحدِقة بها، إذ تكتفي كل دولة بحماية مصالحها الإستراتيجية الضيقة، فلا تكتمل بذلك المسارات الإستراتيجية بل تتقاطع وتتناقض في بعض الأحيان

[23] فخر الدين ميهوبي ، نفس المرجع السابق ،ص118
[24] سعداوي عمر ، نفس المرجع السابق ، ص 70

المطلب الأول : مشكلة الحدود بين الدول المغاربية

عرفت الدول المغاربية مشاكل عديدة حول الحدود خلقها وخلفها الاستعمار الذي اقتطع جزءا من أراضي دول معينة ليضيفه إلى الدولة التي استعمرها بصفة نهائية، من هنا يمكن القول بأن المستعمر إذا كان قد أعاد للبلدان المستعمرة حريتها، فإنه مقابل ذلك فتح المجال للنزاعات بين المطالبين بالرجوع للحدود المرسومة قبل الاستعمار، وبين المطالبين بالأخذ بمبدأ المحافظة على الحدود الاستعمارية الذي أخذت به منظمة الوحدة الإفريقية لتغلق باب المنازعات بين دول القارة.

اولا : مشكلة الحدود الليبية- التونسية

يتمحور هذا النزاع حول الجرف القاري الذي يحاول كل طرف إثبات سيادته عليه، وبسببه توترت العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين منذ شتنبر 1969 ، ليتجدد هذا الخلاف الحدودي بينهما سنة 1977 إذ رفعت تونس دعوى على ليبيا أمام محكمة العدل الدولية مطالبة بحقها في منطقة الرصيف القاري في البحر الأبيض المتوسط. إلا أن المحكمة رفضته. ولا يمكن إغفال الدور الذي لعبته جامعة الدول العربية للتخفيف من حدة هذا النزاع حتى لا يتطور إلى مواجهة مسلحة ، بل ظل مرتبطا بحالة الوفاق المتبادل بينهما ، وكدليل على ذلك الاتفاقية التي أبرمها الطرفان في 27 فبراير 1982 ، حيث عبرا عن رغبتهما في تطوير العلاقات الدبلوماسية بينهما ، والتعاون في شتى المجالات[25] .

ثانيا : مشكلة الحدود الليبية ـ الجزائرية

طرحت هذه المشكلة بين البلدين سنة 1967، عندما اخترقت الدوريات الجزائرية الحدود الليبية وهو ما اعتبرته ليبيا مساسا بحدودها وسيادتها على المنطقة، غير أن الجزائريين استندوا في عملهم الجريء هذا إلى اتفاقية 1957 المعقودة بين ليبيا والإدارة الفرنسية، والتي تم فيها تخطيط الحدود التي وافقت عليها الجمعية الوطنية الفرنسية، وتم تسجيلها في الأمم المتحدة لكن الطرف الليبي برر إبرامه لهذه الاتفاقية بكونه عمل على فتحها حتى لا تثير أي مشكل أثناء حرب التحرير .

[25] برباش رتيبة ، **الأمن والإرهاب في المغرب العربي** .مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،الجزائر3 ،2012 ،ص33

وما دامت لم تعرض على البرلمان ولم يصادق عليها فإنها لم تستكمل شكلها القانوني. وعلى الرغم من ذلك ، لم يعرف هذا المشكل نفس الحدة والأهمية كالتي عرفتها باقي دول المغرب الكبير، إذ أن الطرفين عملا على تأجيل تخطيطها من حين لآخر حتى يتجنبا أي صدام بينهما[26].

ثالثا : مشكلة الحدود الجزائرية ـ التونسية

قام الخلاف الجزائري التونسي على الحدود حول النقطة 233 التي كانت الجزائر قد تسلمتها من الإدارة الفرنسية بعد الاستقلال، على الرغم من أنها كانت تابعة للمجال الترابي التونسي قبل دخول المستعمر الفرنسي للمنطقة . وهذا ما جعل تونس تطالب الجزائر بالرجوع إلى الحدود التي رسمت قبل دخول المستعمر، لكن الجزائريين تمسكوا بهذه المنطقة للحفاظ على الموروث الاستعماري ، وهذا ما أدى إلى وقوع اشتباكات بين الطرفين ، سيام وأن كل بلد أصبح ينقب على البترول في منطقة البرمة الواقعة قرب المنطقة المتنازع عليها. ولتسوية هذا المشكل تشكلت لجنة عسكرية مشتركة بحثت في الموضوع للحيلولة دون وقوع أي اصطدام بين الطرفين .

وعلى الرغم من ذلك ظلت هذه المشكلة عالقة بين البلدين الشقيقين ثمان سنوات ، إلى أن اعترفت تونس بالحدود التي كانت موجودة منذ سنة 1962 ، ترتب عنه وضع مشروع اتفاق تم فيه توضيح خط الحدود في منطقة البرمة، على أساس استغلال المنطقة من قبل الطرفين معا.

رابعا : مشكلة الحدود بين المغرب ـ وموريتانيا

إن موريتانيا ارتبطت دائما بالمغرب من خلال عقد البيعة، وقد كان اسمها شنقيط ، أما الاسم الحالي فقد أطلقه عليها المحتل الفرنسي سنة 1899، و عزل المنطقة عن المغرب. وفي سنة 1957 ظهر للوجود حكومة موريتانيا، تحت رئاسة المختار ولد داداه ، وفي سنة 1960 اعترفت فرنسا رسميا باستقلال موريتانيا. ثم بعد ذلك نصبت رئيس الحكومة رئيسا للبلاد.كان رد فعل المغرب ، بأن رفع قضية سلخ فرنسا لموريتانيا من الأراضي المغربية، للأمم المتحدة، على اعتبار أن هذا الأمر يمس وحدته الترابية، وقد أيدت الدول العربية الموقف المغربي ما عدا تونس، غير أن فرنسا لم تكتف بهذا، بل زادت

[26] فخر الدين ميهوبي ، نفس المرجع السابق 2012 ،ص44

من تعنتها وجبروتها، وحاولت استخدام موريتانيا كمناورة منها لمضايقته على استكمال وحدته الترابية في الصحراء المغربية، سيما وأن موريتانيا أصبحت عضوا في الأمم المتحدة في 27 /10 /1961. اعترف المغرب باستقلال موريتانيا سنة 1969 ، حتى يتسنى له التفرغ لمشكلة الصحراء الأكثر تعقيدا. لم تعرف هذه النزاعات الأربعة مواجهة مسلحة، بل انتهت بحلول أرضت جميع الأطراف المتنازعة، حتى وإن بدا فيها تنازل طرف لصالح طرف آخر، إما مرغما أو مستفيدا. ليبقى أخطرها وأكثرها عمقا في منطقة المغرب الكبير، هو النزاع الذي عرفه المغرب والجزائر إضافة لمشكلة الصحراء. [27]

خامسا : مشكلة الحدود بين المغرب و الجزائر

اندلعت حرب الرمال وهو صراع مسلح بين المغرب والجزائر في أكتوبر من عام 1963 بسبب مشاكل حدودية، بعد عام تقريبا من استقلال الجزائر وعدة شهور من المناوشات على الحدود بين البلدين. اندلعت الحرب المفتوحة في ضواحي منطقة تندوف و حاسي بيضة، ثم انتشرت إلى فكيك المغربية و استمرت لأيام معدودة. توقفت المعارك في 5 نوفمبر حيث انتهت بوساطة الجامعة العربية و منظمة الوحدة الأفريقية. قامت المنظمة الإفريقية بإرساء اتفاقية لوقف نهائي لإطلاق النار في 20 فبراير 1964 في مدينة باماكو عاصمة دولة مالي.

على امتداد الدورات المنعقدة ما بين 1963 و1967 ، لم تتمكن منظمة الوحدة الإفريقية من إيجاد حل مناسب لفض هذا النزاع وللحسم فيه بصفة نهائية ، لأن المنظمة نفسها اعتمدت مبدأ المحافظة على الحدود الموروثة عن المستعمر الذي خدم مصلحة الجزائر ، لم يكن هذا الأمر غريبا على دول المنظمة بل طبيعيا لأن أغلبها ورث حدودا تجاوزت أراضيه الحقيقية والمرسومة قبل دخول المستعمر إليها.

كما حاول مؤتمر القمة العربي المنعقد بالقاهرة سنة 1964 إيجاد حل مناسب لهذه المعضلة وانهاء هذا النزاع لكن الصراع بين البلدين خاصة بعد دخول الجزائر في 1965/06/19 تجربة بن بلة الذي قام بعملية تأميم ثروات الصحراء الشرقية سنة 1966. و قد نبه المغرب الأمين العام للأمم المتحدة بخطورة هذا الوضع وخطورة النزاع على مستقل المغرب الكبير. ولخلق توازن بين قوى الطرفين معا فقد لجأ

[27] برباش رتيبة ، نفس المرجع السابق ،ص34

المغرب للولايات المتحدة من أجل الحصول على معدات حربية حديثة في الوقت الذي لجأت فيه الجزائر للاتحاد السوفيتي لتزويدها بأسلحة متطورة.

الزيارة التي قام بها هواري بومدين الرئيس الجزائري للمغرب في 1969/01/11 ، والتي كان شعارها الانفراج والوفاق والتعاون بين المغرب والجزائر ، حيث تم التوقيع على معاهدة إيفران للأخوة وحسن الجوار والتعاون المشترك. من هنا نستشف أن الاتفاق بين الطرفين المتعاقدين قد تم على احترام سيادة البلدين ووحدتهما الترابية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وعدم استعمال العنف في المنازعات واللجوء إلى الحلول السلمية وهذا ما نصت عليه المادة الرابعة من نص الاتفاقية. عقد بعد هذه المعاهدة اجتماع بتلمسان بتاريخ 1970/05/27 ، اتضح فيه أن مواقف البلدين متباعدة وكذلك أهدافهما ، ولم تتمكن المعاهدتين معا من إيجاد حل مناسب لهذا النزاع ولا أن ترضي الطرفين .[28]

لكن عقب انعقاد القمة التاسعة لمنظمة الوحدة الإفريقية بالرباط سنة 1972 ، وقع الطرفان على اتفاقية الحدود بينهما ، وقد صادقت الحكومة الجزائرية على هذا الاتفاق في مايو 1973 ، في حين أن المغرب لم يصادق عليه إلا في يونيو 1992.

المطلب الثاني : مشكلة إقليم الصحراء الغربية

كانت الصحراء "الغربية" مستعمرة أسبانية منذ العقد الأول من القرن العشرين وحتى عام 1976 حيث تم الجلاء عنها بموجب الاتفاق الثلاثي بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا عام 1975، إلا أنه مع هذا الاتفاق وضح وجود قوى أخرى تطالب باستقلال الإقليم، وهي جبهة البوليساريو التي أعلنت في 27 فبراير 1976 قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية. زادت الأهمية الجيوبولتيكية لإقليم الصحراء "الغربية"، وخاصة بعد اكتشاف المواد الأولية به، ولذلك بعد أن كانت الصحراء "الغربية" في الماضي هامشية الأهمية من الجانب الاقتصادي.[29]

بدأ التنافس الإقليمي عليها، والذي وصل في إحدى مراحله إلى صراع مسلح. كما أن البعد الإستراتيجي، والذي يتمثل في أهمية موقع الصحراء "الغربية" الحاكم لجنوب المغرب والجزائر ولشمال

[28] برباش رتيبة ، نفس المرجع السابق ،ص ص 35 . 50

[29] سعداوي عمر، نفس المرجع السابق، ص75

وغرب موريتانيا، وكذلك طول سواحلها على المحيط الأطلسي، مما زاد من حدة التنافس على الصحراء "الغربية"، خاصة وأنها تمثل لكل من الأطراف مجالاً حيوياً يدعم العمق الإستراتيجي لها. ولقد بدأت المواجهات العسكرية بين أطراف النزاع مع مغادرة القوات الأسبانية للصحراء "الغربية" في 26 فبراير 1976، حيث تحولت مشكلة الصحراء "الغربية" إلى واحدة من أدق وأخطر وأعقد المشكلات التي تهدد دول المغرب العربي كله.

ودخلت أطراف إقليمية أخرى إلى دائرة النزاع، تريد أن تجد دوراً في المنطقة، ومع فشل احتواء النزاع عربياً وأفريقياً، تحول إلى الأمم المتحدة التي ما زالت تعمل على إيجاد أسلوب مناسب توافق عليه كافة الأطراف لإنهاء مشكلة الصحراء "الغربية"، التي ما زالت تترجح بين آمال الوصول إلى حل والعودة إلى الوراء.[30]

إن عوامل الشد والجذب، وتضادّ المصالح للأطراف المعنية، جعلت المشكلة تدور في حلقة مفرغة. فمنذ السبعينيات، والقرارات الدولية، تدعو إلى حسم المشكلة من طريق الاستفتاء، تحت إشراف الأمم المتحدة. ومنذ ذلك التاريخ، لم تنجح الأمم المتحدة، والمساعي، الدولية والإقليمية الأخرى، من طريق المنظمات الفرعية، أن تصل بالمشكلة إلى حدود النهاية، التي ما زالت بعيدة المنال. إن خطر المشكلة، ليس موجهاً فقط إلى دولة عربية واحدة؛ ولكنه يهدد كيان تماسك المغرب العربي ككل ؛ إذ إن بعض من الدول العربية، ترى أن المطالب المغربية هي مطالب مشروعة. وبعض آخر، يرى أن الانفصال، المعلن من جانب ما يسمى بجمهورية الصحراء "الغربية" هو أمر مشروع، لقد حاولت الأمم المتحدة الوصول إلى حل يرضي كافة الأطراف.

واستمرت المساعي الحميدة من جانبها لفترات طويلة. واضطلع بتلك المحاولات كل من: كورت فالدهايم، ثم بيريز دي كويلار، وبطرس غالي، و كوفي عنان، الذي كلف بالحل، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق، جيمس بيكر، الذي توصل، في نهاية عام 1997، إلى اتفاقية هيوستون، من أجل تحديد الهوية لسكان الصحراء "الغربية".[31]

[30] برباش رتيبة ، نفس المرجع السابق ،ص ص 35 . 50
[31] سعداوي عمر، نفس المرجع السابق، ص76

بدأت مرحلة تحديد الهوية، منذ نهاية عام 1997، في منطقة الصحراء "الغربية"، لتعيين الأفراد، الذين يحق لهم التصويت، في ديسمبر 1998، طبقاً لاتفاقية هيوستون. ولكن هناك ممارسات واتهامات، من بعض الأطراف المعنية، للأطراف الأخرى، بأنها تعرقل عملية تحديد الهوية، الأمر الذي لا يوحي بأن المشكلة في طريقها إلى حل قريب. وقد تحمل الأيام والأشهر المقبلة تطورات جديدة؛ كما عودتنا هذه المشكلة، منذ بدايتها. الاعتراف التاريخي من منظمة الوحدة الإفريقية بالصحراء "الغربية" كدولة مستقلة ذات سيادة وكاملة العضوية في المنظمة . الدبلوماسية المغربية التي شعرت أن الأمر فوق ما يمكن احتماله مما جعلها تنسحب من المنظمة الإفريقية.

في نهاية السبعينات بدأت لغة الحوار بين المغرب والبوليزاريو، حيث دخل الطرفان في مفاوضات مباشرة وغير مباشرة، غير أن أي حل فعلي للمشكلة لم يلح في الأفق، وكان وجود قوات حفظ السلام الأممية التابعة للأمم المتحدة عاملا مساعدا في تهدئة الأمور وضبط وقف إطلاق النار بين الجانبين، ولم تكتفي الأمم المتحدة بهذا الدعم اللوجستي، بل دخلت على خط الدبلوماسية، وقدمت عدة مقترحات عملية للخروج من دوامة الأزمة، لعل أبرزها مخطط بيكر القاضي بإجراء استفتاء، ولكن الخلاف حول حيثيات إجراء الاستفتاء، مثل من يحق له التصويت وغير ذلك حال دون إجرائه حتى الآن. وإلى جانب الاستفتاء، هناك حل التقسيم، الذي ترفضه المغرب بشدة وتعده حيلة جزائرية للالتفاف على الموضوع من أجل الحصول على منفذ على الأطلسي.وهكذا عجزت الدبلوماسية، كما عجزت الحرب عن تقديم حل لهذا المشكل الذي يطبق على حلم اتحاد المغرب العربي. [32]

حتى الآن وبعد مرور حوالي عقد ونصف على قيام هذا الاتحاد، لم يستطع المغاربة، قطع أية خطوة على طريق التوحد الفعلي أو إقامة المشاريع المشتركة، فقد ظل موضوع الصحراء "الغربية"يلقي بظلاله القاتمة على كل محاولة تجري في هذا الاتجاه، فالمغرب والجزائر بوصفهما القوتين السياسيتين في المنطقة، وحتى مع مجيء **محمد السادس رئيس الدولة المغربية**، إلى جانب **بوتفليقة رئيس الدولة الجزائرية** ، فإن البلدان لم يستطيعا قطع أشواط كبيرة على درب إعادة الثقة، رغم ما يظهر بين الحين والحين من علامات تقارب .حالات المد والجزر، والتباعد والتقارب.

[32] برباش رتيبة ، نفس المرجع السابق ،ص54

ملخص الفصل الاول

نستخلص مما سبق أن قوة الدول المغاربية وأهميتها هو ما تكتنزه هذه الدول مجتمعة ومتحدة من خيرات وإمكانيات ومؤهلات متنوعة، ثقلها الديموغرافي الكبير، خاصة وأنها ستضم ما يقرب من 129مليون نسمة بحلول سنة 2050 .

لكن رغم هذه المؤهلات الطبيعية والبشرية تظل هذه البلدان غير ذي وزن دولي، نظرا لتشتتها من جهة، وغياب خطة إستراتيجية مستقبلية متوافق عليها لمواجهة التحديات والتحولات العالمية من جهة ثانية. فحسب عدد من المؤشرات الدولية، ومنها ضعف التبادل التجاري فيما بينها، وغياب التشاور والتنسيق والحوار بين مسئوليها حول القضايا المشتركة، يتبين بأن العالم لا يكترث بالمجموعة المغاربية، إن تكلفة تأخر الاندماج الاقتصادي المغاربي يقدر سنويا ب2% من الناتج الداخلي الخام لكل بلد. فإذا فتحت الحدود المغاربية بين بلدانها سترتفع نسبة التبادل فيما بينها إلى 15%. وفي كل اجتماع لوزراء التجارة المغاربيين يتم الإلحاح على ضرورة خلق منطقة حرة للتبادل الحر بين بلدانهم .

إن من شأن تكتلها الجهوي كقطب اقتصادي وسياسي أن يعطي لها قيمة مضافة عبر استغلال مواردها المتكاملة ،الموارد البشرية، والطبيعية ، النفط والغاز الطبيعي والفوسفات، والفلاحة والصيد البحري والسياحة، ويفتح أمامها آفاقا لحل المشاكل العالقة بين دولها، كمشاكل الحدود الموروثة عن الاستعمار. ويطفئ بؤر التوتر كمسألة الصحراء الغربية ، في إطار الجهوية والوحدة المغاربية، وفق مقاربة تنموية تشاركيه، تعتمد أركانها على التعاضد والتضامن والتعاون لمواجهة التحديات عوض المواجهة.

الفصل الثاني

التهديدات الأمنية العابرة للحدود وتأثيرها على العلاقات البينية للدول المغاربية

الفصل الثاني : التهديدات الأمنية العابرة للحدود وتأثيرها على علاقات الدول المغاربية

شهد أواخر القرن المنصرم منعطفا جديدا على صعيد الأمن في العالم حيث لم تعد متطلبات السلامة الأمنية تقتصر فقط على ضرورات حماية الدولة والسيادة كما كان معهودا وإنما أخذت منحى جديدا أكثر تعقيدا وتشابكا. ومع مطلع القرن الجديد اتخذ مسار الأمن بشكل عام منعرجا جديدا غير النظرة النمطية إلى ما نسميه اليوم بالإرهاب والجريمة المنظمة.

وهكذا أصبحت الظاهرة عابرة للحدود، تنتشر بشكل أفقي وسريع. وعلى ضوء ذلك بات الإرهاب شبحا يهدد الجميع وسقط بذلك ما يمكن أن نسميه بنظرية البعد الواقي. فلم تعد الدول بمنأى عن ضربات الإرهاب حتى ولو كانت تفصلها عن مواطنه الأصلية قارات ومسافات فلكية.

المبحث الأول: التهديدات ذات طابع سياسي وعسكري للدول المغاربية

تعرف دول المغرب العربي تماسًا مع التحديات الأمنية الكبرى التي يطرحها موقعها الجغرافي؛ الذي يؤدي بالضرورة إلى توسيع مساحة تفاعل دول المنطقة خارج الإطار المغاربي؛ وذلك بالنظر إلى التحديات الأمنية التي صارت حاضرة في أطراف المنظومة المغاربية، وعلى رأسها المشاكل الأمنية في مالي ومنطقة الساحل والصحراء، وتداعيات الوضع العسكري في ليبيا

المطلب الأول : تهديد الإرهاب والجماعات المسلحة للدول المغاربية

يعتبر التعريف الجامع للإرهاب من الأمور الخلافية أكاديمياً وإيديولوجياً ودولياً، ورغم ذلك فلقد اتفق الجميع أن الإرهاب هو توجيه العنف ضد المدنيين واستخدام الوسائل و الأدوات غير المشروعة. فالإرهاب مفهوم قيمي معياري ، فما يعتبر إرهابا عند الغرب يعتبر عندنا مقاومة مثل حركة حماس الفلسطينية، أيضا ليس كل ما هو متطرف هو إرهابي و بالتالي اختلاف المعايير ساهم في عدم تبني تعريف واحد متفق عليه و بالتالي يمكن القول أن الإرهاب في علاقته بالأمن يمس بمنطق حقوق الإنسان، وكذلك الأمن الإنساني بأبعاده المختلفة، السياسي، الاقتصادي، الصحي، البيئي، الغذائي، الثقافي، و حق الإنسان في التحرر من الفقر و القهر و الخوف، تنتجه عدة عوامل داخلية وخارجية.[33]

[33] أمحند برقوق، التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي .**جريدة الشعب**، العدد 14466، 06 جانفي 2008، ص08

يمكن القول أن ظاهرة الإرهاب هي محصلة لجملة العوامل و المتغيرات الداخلية و الخارجية ساهمت في استفحالها

تواجه المنطقة في دوائرها الجيوسياسية المختلفة تحديات إجرامية وأمنية متشابكة تتمثل في تجارة جميع أنواع السلاح وصولاً إلى تنامي عمليات الاتجار بأكثر من 45 مليون قطعة سلاح كانت بيد النظام الليبي السابق. ولتلافي الانجرار وراء الهاوية التي لا رجعة فيها، فإن المنتظم الدولي والإفريقي خاصة مطالب بتقديم العون المباشر للحكومة الليبية في مجال تعزيز مراقبة الحدود وتنسيق العمل المشترك بين الدول المتاخمة لليبيا من أجل تشكيل منصة رصد لمستويات انتشار السلاح الليبي بغية توقيف تهريبه إلى الخارج. وفي هذا الصدد من المناسب أن تجد التدابير العملية التي اقترحتها دول الجوار الليبي على المستويين السياسي والتخطيط عبر الحدود، طريقها إلى التجسيد الفوري.

ومن الملائم كذلك استثمار جهود دول الميدان المكونة من موريتانيا، والجزائر، ومالي، والنيجر في مجال تعزيز أمن الحدود المشتركة وتقوية التنسيق الأمني على صعيد مواجهة وقف جلب ونشر الأسلحة الليبية الصغيرة والخفيفة وتضييق نطاق المراقبة على عمليات الاتجار التي تتفنن فيها الشبكات الإرهابية والإجرامية، التي تجوب منطقة الدول المغاربية. ويجدر التنويه إلى أن مواجهة التهديدات المشتركة للسلام والأمن في المنطقة المغاربية .

ساهمت العديد من العوامل الداخلية والخارجية في استفحال التهديدات الأمنية و أهمها شساعة مساحة دول ساحل الصحراء مما جعل أنظمة الأمن غير قادرة على ضبط ومراقبة الحدود، وبالتالي فهي مناطق سهلة الاختراق من قبل جماعات تهريب المخدرات و التجارة بالسلع و الأسلحة و كذلك توغل الجماعات الإرهابية في المنطقة شمال مالي، أطراف عرق الشاش في موريتانيا الذي تحول إلى سوق سوداء للمتاجرة بالأسلحة المتبقية من المواجهات المتكررة.[34]

[34] عمر كوش، في مفهوم الثورات العربية، **جريدة المستقبل** .العدد 4293، 23 مارس 2012، ص19

المطلب الثاني : تهديدات ثورات الربيع العربي للدول المغاربية

الثورات هي حركات احتجاجية ضخمة انطلقت في بعض البلدان العربية خلال أواخر عام2010 ومطلع2011 ، متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه ونجحت في الإطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي، وكان من أسبابها الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصاديّ وسوء الأحوال المَعيشية، إضافة إلى التضييق السياسيّ والأمني وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية. ولا زالت هذه الحركة مستمرة حتى هذه اللحظة .

تميزت هذه الثورات بظهور هتاف عربيّ ظهر لأول مرة في تونس و أصبح شهيرًا في كل الدول العربية وهو" *الشعب يريد إسقاط النظام* ." ثم بعدها كانت الثورة في تونس عندما أضرم الشاب محمد البوعزيزي النار في نفسه احتجاجاً على الأوضاع المعيشية والاقتصادية المتردية، وعدم تمكنه من تأمين قوت عائلته، فاندلعت بذلك الثورة التونسية، وانتهت في 14 يناير عندما غادر زين العابدين بن علي البلاد بطائرة إلى مدينة جدة في السعودية، واستلم من بعده السلطة محمد الغنوشي الوزير الأول السابق، فالباجي قائد السبسي. وإثر نجاح الثورة التونسية بإسقاط نظام بدأت الاحتجاجات السلميَّة المُطالبة بإنهاء الفساد وتحسين الأوضاع المعيشية بل وأحياناً إسقاط الأنظمة بالانتشار سريعاً في أنحاء الوطن العربي الأخرى، فبلغت الجزائر والمغرب وموريتانيا[35].

في الجزائر ومحاولة لامتصاص موجة الاحتجاجات المنتشرة ومنع امتدادها، أعلن **الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة** في الخامس عشر من أبريل ، وفي أول خطاب للأمة ، عن عزمه تعديل الدستور ومجموعة القوانين المنظمة للممارسة الديمقراطية، ولكن دون أن يحدد تاريخاً لتطبيق هذه التعديلات، وأنه سيتم إشراك كافة الأحزاب السياسية الممثلة وغير الممثلة في البرلمان واستشارتها لصياغة نظام انتخابي جديد، كما أنه لم يذكر مسألة إعادة ترشحه للانتخابات الرئاسية عام 2014

لم تتصاعد الاحتجاجات في الجزائر كما حدث في تونس ومصر وليبيا وغيرهما من دول المنطقة للمطالبة بالتغيير، ويعود ذلك في أحد تفسيراته إلى محاولة النظام استخدام بعض القمع، وفي الوقت نفسه تقديم بعض الإصلاحات من خلال استغلال موارد البلاد من النفط والغاز، وفي هذا الإطار خصصت

[35] عزمي بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة :نحو تأسيس نظرية علمية عن الثورة العربية الحديثة** .الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص07

الحكومة ، المزيد من المال لدعم المواد الغذائية، وقامت برفع أجور كتبة المحاكم وموظفي الخدمة المدنية في البلديات، وساعدت رجال الأعمال الشباب من خلال منحهم قروضا بدون فوائد لإقامة أعمالهم ومنحهم إعفاء ضريبيا لمدة ثلاث سنوات. كما وعد الرئيس بتخصيص تحويلات نقدية وأثاث للأسر الفقيرة في 14 منطقة مهمشة في البلاد. كذلك من ضمن الأسباب التي أدت لعدم تصاعد الاحتجاجات الجزائرية:

1- انقسام المجتمع الجزائري وعدم وحدة الأهداف .

2- انقسام المعارضة وتقيُّدها بالقوانين التي تحد من الحق في التظاهر.

3- تعد المؤسسة العسكرية في الجزائر أكثر اندماجا في المجال السياسي مقارنة بوضع الجيش في مصر أو تونس، وبالتالي فإن استقالة الرئيس لن تؤثر في تغيير النظام؛ إذ لعب العسكر دائما دورا رائدا في شئون البلاد.

4- ذكرى أحداث عنف التسعينيات في الجزائر لتزال حاضرة في أذهان الجزائريين، مما يزيد من مخاوفهم من الدخول في فترة أخرى من العنف وانعدام الأمن، تلك التي خلفت وراءها أكثر من مائة ألف قتيل، وخسائر مادية تراوحت ما بين 20 و25 مليار دولار؛ ودفعت الشعب للموافقة على قانون "الوفاق المدني" في الاستفتاء الذي أُجري في سبتمبر 1999 ، وحظي بموافقة 98% من الشعب.[36]

في 17 فبراير اندلعت الثورة الليبية، التي سُرعان ما تحولت إلى ثورة مسلحة، وبعد صراع طويل تمكن الثوار من السيطرة على العاصمة في أواخر شهر أغسطس عام2011، قبل مقتل معمر القذافي في 20 أكتوبر خلال معركة سرت، وبعدها تسلّم السلطة في البلاد المجلس الوطني الانتقالي .وقد أدت إلى مقتل أكثر من خمسين ألف شخص، وبذلك فإنها كانت أكثر الثورات دموية. [37]

لكن ما نلاحظه عن ثورات الربيع العربي هو تقارب بعض الدول المغاربية مثل تونس والجزائر حيث تعززت العلاقات بين هذين البلدين وخاصة في التعاون والتنسيق الأمني أكثر من قبل .

[36] هناء عبيد، نفس المرجع السابق، ص 138.

[37] سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية .**المستقبل العربي**، عدد 170، أبريل 1993، ص 87.

المبحث الثاني : التهديدات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي للدول المغاربية

شهدت الدول المغاربية في السنوات الأخير تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة بكل أنواعها؛ كالتهريب المخدرات، الهجرة السرية، الجريمة الالكترونية، غسل الأموال، تهريب السجائر، البنزين، المواد الغذائية الأسلحة، الأمر الذي جعل المنطقة مصدرا لتهديدات أمنية إقليمية والدولية خطيرة .

المطلب الأول : تهديد الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية للدول المغاربية

جميع التعاريف التي قامت الدول بوضعها من خلال جهتها الأمنية أو من خلال المؤتمرات والندوات الأمنية وأغلب التعاريف التي وضعها الباحثون المختصون في الجريمة المنظمة وان اختلفت الصيغ اللغوية لها.

حيث تشترك جميع التعاريف : بأنها نشاط إجرامي لتنظيم يعتمد على التخطيط أساس العمل الجماعي يقوم به عدد من الإفراد المؤهلين ذوي الخبرة العالية لتحقيق الكسب المالي السريع من خلال استخدام الوسائل والتقنيات المتطورة وغير المحظورة.

عرفت اتفاقية الأمم المتحدة الجريمة المنظمة عبر الوطنية: "بأنها جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاثة أشخاص أو أكثر موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحد أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى بينما يعرفها الانتربول على أنها جماعة من الأشخاص تقوم بحكم تشكيلها بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة وتهدف أساسا لتحقيق الربح دون تقيد بالحدود الوطنية.

ومن كل التعاريف السابقة الذكر يمكن تعريف الجريمة المنظمة على أنها كل فعل غير شرعي يرتكبه الفرد يؤدي بالمساس بالإنسان في نفسه أو ماله أو بالمجتمع ونظامه السياسي والاقتصادي يترتب عنه الجزاء[38] .

[38] يحي زبير، **الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب**. مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ، 28 نوفمبر 2012، ص04

بهذا تكون الجريمة المنظمة تتشابه مع الإرهاب بكونهم تنظيمات سرية معقدة تضفي نوع من الرهبة والسرية على العمليات الإجرامية في ظل مجموعة من المبادئ والقواعد الداخلية الصارمة القصوى لكل من يخالفها من الأعضاء أو المتعاملين معها من جهة، ومن جهة أخرى هناك تماثل الهياكل التنظيمية للإجرام المنظم والإرهاب في ظل طبيعتهما العابرة للحدود و وسائلهما غير المشروعة، وكذا حدة التهديدات التي يشكلوها معا على الأمن والاستقرار الوطني والدولي من خلال تجنيدهم للإتباع في دولة وتدريبهم في دولة أخرى .

تعتبر منطقة الدول المغاربية فضاء خصب للجريمة المنظمة العابرة للحدود بكل أنواعها، الأمر الذي جعل المنطقة مصدرا لتهديدات أمنية إقليمية والدولية خطيرة .

تعتبر الهجرة السرية أحد المظاهر المميزة للتطور الخطير الذي آلت إليه الجريمة المنظمة عبر الدول وتقدر الأرباح المحققة من هذا النشاط بنحو 3.5 مليار دولار سنويا وتضطلع المنظمات الإجرامية بتهريب إعداد كبيرة من المهاجرين الذين يغادرون بلدانهم لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية وتقودهم بإدخالهم بصورة غير مشروعة إلى البلدان المتقدمة، وتشكل الهجرة خطرا على سيادة الدول المستقبلة لها إذ أن وجود المهاجرين غير الشرعيين في إقليم الدولة يشكل خرقا لسيادتها، كما أنه يعرض المهاجرين أنفسهم لمختلف أنواع المعاملات اللاإنسانية الماسة بالكرامة[39] .

في ضل عسكرة الحدود والإجراءات الصارمة و تطور وسائل المراقبة بالإضافة إلى الشروط القاسية التي تفرضها دول المهجر من جهة وسلطات دول العبور من جهة أخرى أمام دخول مواطني دول الجنوب إلى دول الشمال، دفع أولئك الموطنين إلى انتهاج وسائل جديدة للوصول إلى هذه الدول، سواء من خلال مقصورات الشاحنات أو من خلال قوارب الموت، وقد أدى القرب الجغرافي إلى اعتبار مناطق معينة مراكز انطلاق وعبور المهاجرين من دول الجنوب إلى دول الشمال، كما هو الحال بالنسبة للدول المغاربية في إفريقيا .

[39] الحاج ولد إبراهيم، **أزمة مالي انفجار الداخل وتداعيات الإقليم**، مركز الجزيرة للدراسات، فبراير 2012، ص:3-4

وبهذا أضحت ظاهرة الهجرة توصف بأنها خطر يتهدد الدول الغربية أكثر من الإرهاب والجريمة. ويعزى ذلك إلى الأعداد الهائلة من المهاجرين والتي هي في تزايد مستمر، ما تشكله الهجرة غير الشرعية من خطر على الأمن القومي للدول المغاربية ، بمختلف مستوياته من خلال ارتباطه واقتران شبكات تهريب البشر بالجرائم المنظمة المختلفة كالتزوير وإدخال العملات التي تروج في السوق الموازية، وتهريب والمتاجرة بالمخدرات، وكذا تزوير العملة الوطنية، كما ينشط بعض المهاجرين في نهب الآثار والتحف الفنية والتاريخية والمساس بالتراث الثقافي، فضلا عن نقل العديد من الأمراض القاتلة إلى الدول المغاربية

المطلب الثاني:تهديد المخدرات وغسل الأموال والتهريب للدول المغاربية

تعرف منطقة الدول المغاربية تنامي تجارة المخدرات خاصة بعد أن تحولت المنطقة إلى مكان عبور للمخدرات الصلبة مثل الهيروين، الكوكايين، من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل الإفريقي وعبر الدول المغاربية، اذ أنه حسب إحصائيات قدمها مكتب الأمم المتحدة سنة 2011 تم حجز 49 كلغ من الكوكايين بقيمة 10 ملايين دولار، كما تم حجز 4 أطنان من المخدرات الموجهة نحو شرق أوربا عن طريق الدول المغاربية كما تم حجز 75 كلغ من الكوكايين على الحدود الجزائرية المالية قدرت قيمتها بحوالي 45 مليون دولار بالقرب من منطقة تنزاواتي 500 كلم إلى الجنوب الغربي من مدينة تمنراست حيث جاء على لسان امنوال لوكير نائب مدير مكافحة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات عندما قال أن بعض دول إفريقيا الغربية التي تقع على الشريط الحدودي الجنوبي للجزائر أصبحت طريقا مفضلا وجد نشط للتجارة الدولية للكوكايين الوافد من أمريكا اللاتينية في اتجاه أوروبا ولاحظ إن ذلك بدأ بتكريس منذ بداية سنة 2011.[40]

وبهذا تشكل المخدرات تهديدا كبيرا الدول المغاربية خاصة في الجانب الاقتصادي ناهيك عن ويلاتها في الجانب الاجتماعي حيث انتشر تعاطيها في صفوف الشباب مما يشكل أساسا لانتشار العديد من الأمراض العابرة للحدود، ذلك أن التعاطي المتعدد للحقنة الواحدة يؤدي إلى انتقال فيروس فقدان المناعة المكتسبة وسط المدمنين والذي ما لبث أن انتشر خارج الحدود ليشكل بدوره تهديدا امنيا عابرا للحدود.

[40] الحاج ولد إبراهيم، نفس المرجع السابق ، ص ص :5 .6

مما سبق يمكن القول أن لتجارة المخدرات الحظ الكبير والوافر في الجريمة المنظمة وأن عوائدها تستغل لنشاطات أخرى.

إن مصطلح غسل الأموال يتضمن العديد من التعريفات إلا أنها متفقة من حيث المضمون، وقد عرفت اللجنة الأوروبية لغسل الأموال عبر دليلها؛ غسل الأموال بأنه عملية تحويل الأموال المتحصل عليها من أنشطة إجرامية بهدف إخفاء وإنكار المصدر الغير شرعي والمحظور لهذه الأموال أو مساعدة أي شخص ارتكب جرما ليتجنب المسؤولية القانونية عن الاحتفاظ بمتحصلات هذا المجرم.

وتعد عائدات المخدرات المصدر الأول لغسل الأموال إلا أن الأنشطة الرئيسية التي تقوم عليها الجريمة المنظمة والتي يتم غسل عائداتها لا تقتصر على المخدرات فقط بل تشمل أنشطة أخرى منها الاتجار غير مشروع بالأسلحة والاتجار غير المشروع بالآثار وتزييف العملة[41] .

قد أشارت بعض التقديرات الى ان حجم الأموال التي يجرى غسلها في العالم تقدر ما بين نصف تريليون وثلاثة تريليونات دولار سنويا بينما ترتفع تقديرات أخرى هذا الرقم إلى ما بين 1.5 تريليون دولار سنويا، أي ما بين 5/ 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لجميع دول العالم. وعليه فان ظاهرة غسل الأموال تضعف من قدرة السلطات والقيادات الاقتصادية على تنفيذ برنامجها المالي وتحقيق أهدافها الكلية فالتحولات المالية الكبيرة والمكثفة في حركة الأموال المغسولة تؤثر سلبا على أسواق المال .

تمخضت خلال ثلاث سنوات الأخيرة عن الحدود المغربية الجزائرية والحدود المغربية الموريتانية جملة من الأنشطة غير الشرعية، وأخطارها تهريب والاتجار بالسلاح وخاصة السلاح الفردي والذخيرة الخفيفة المهربة، فإلى غاية 2003 كان تهريب هذه الأسلحة شبه منعدم اعتبارا لندرته، غير أن الوضع تغير مع حلول سنة 2011 موازاة مع الغزو المهول للسلع المهربة سواء من الجزائر أو من سبتة ومليلية، وعلى رأس هذه السلع السجائر المهربة من موريتانيا وعبر الصحراء المغربية برا وبحرا.

وبهذا تعتبر ظاهرة تهريب الأسلحة الفردية والذخيرة الخفيفة والتجارة غير الشرعية بخصوصها من الأنشطة الأكثر روجا وربحا من أي نشاط تهريبي آخر عبر العالم. و حسب الإحصائيات الدولية، هناك ما يناهز 800 مليون سلاح خفيف يروج عبر العالم سنويا، تسبب في مقتل نصف مليون شخص، منهم

[41] حسام حمزة، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، مذكرة ماجستير العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2011 ،ص ص 73 .75 .

31 ألف في نطاق حروب ومنازعات مسلحة. كما أن هناك 16 مليار ذخيرة خفيفة تنتج سنويا و15 سلاح خفيف يصنع على رأس كل دقيقة في العالم. وهي أسلحة سهلة التخزين ويمكن نقلها بيسر كبير ولا يتطلب استعمالها واستخدامها دراية خاصة، وبالتالي تشكل آلية للتقتيل ومصدرا للقلق الكبير .

أضحت الأسلحة الخفيفة بيد المدنيين تمثل مشكلة كبيرة على الصعيد العالمي، وحسب جملة من المنظمات العالمية أن 60 في المائة من الأسلحة الخفيفة في العالم هي الآن في حوزة مدنيين، فالسلاح الناري الخفيف ولو من فئة العيار الصغير، يطرح جملة من الإشكاليات عندما يكون بحوزة المدنيين، لذا وجب ضبطه من طرف الدولة. علما أن التحكم في صيرورة سلاح المدنيين ظل من بين القضايا التي أولتها الدولة أهمية بالغة منذ حصول البلاد على استقلالها، لكن خلافا لما هو جار به العمل بدول أخرى، لا تتوفر أية معلومات حول حجم وطبيعة السلاح الذي هو الآن بحوزة المدنيين بالمغرب.

هذا في وقت أضحت فيه تجارة الأسلحة الفردية والذخيرة الخفيفة وتهريبها، في الثلاث سنوات الأخيرة رائجة بشكل لم يسبق له مثيل في جنوب الصحراء على التخوم المغربية . فسوق السلاح بالمناطق المتاخمة للحدود المغربية الجنوبية ظلت سوق بيع السلاح الفردي والذخيرة الخفيفة المهربة بجنوب الصحراء والشمال المغربي تنشط في حدود ضيقة، لكنها في السنوات الأخيرة بدأت تعرف تزايدا مقلقا، علما أن حيازة وحمل السلاح الناري الفردي ممنوع منعا كليا بالمغرب، إلا بترخيص خاص، فيما يتعلق بسلاح الصيد البري، الذي تسهر عليه المصالح الأمنية اعتمادا على مساطر وإجراءات مشددة جدا تحت طائلة الملاحقة القانونية في إطار القانون العسكري وأمام المحكمة.[42]

لقد عرفت سوق الأسلحة المهربة بجنوب الصحراء نشاطا غير مسبوق في سنة 2011، ومما ساهم في انتعاش هذه السوق وسهل ترويج الأسلحة المهربة تكاثر المواجهات المسلحة في بعض دول المنطقة خلال السنوات العشر الأخيرة، إذ عمد الكثير من المدنيين إلى اقتناء الأسلحة الفردية والذخيرة الخفيفة كتدبير احترازي في ظل هواجس ومخاوف من تطورات قد تقوض دعائم السلم الداخلي بجملة من المناطق. وفي فترة الهدوء النسبي يسعى هؤلاء إلى التخلص من تلك الأسلحة بأثمان قد ترتفع أو تتدنى حسب العرض والطلب واعتماد إجراءات المراقبة.

[42] أمحند برقوق، نفس المرجع السابق ، ص08

بتأزم الوضع في الصحراء الغربية ، استفحلت ظاهرة التهريب إلى درجة أضحت تكتسي معها خطورة أكيدة. خاصة في المناطق الجنوبية المغربية والجنوبية الشرقية .فمختلف المعطيات المتوفرة تؤكد أن مراقبة الحدود في هذه المناطق تواجهها مشاكل وصعوبات كثيرة، وهذا أمر يدعو إلى القلق الكبير باعتبار أن نشاط التهريب بكل أنواعه وأشكاله تطور بها بشكل لم يسبق له مثيل. وتزداد درجة القلق نظرا لأن هذه المنطقة أضحت مجالا لإشكاليتين عويصتين، أولهما اهتمام تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" بهذا الجزء من إفريقيا، وثانيتهما اتساع دائرة تهريب الأسلحة والاتجار بها.

تأكد هذا الخوف عندما تحولت الشواطئ الجنوبية المغربية إلى فضاء لمقايضة انواع المخدرات الواردة من بلدان أمريكا اللاتينية، و العلاقة الوثيقة بين مافيا الاتجار بالكوكايين وتجارة الأسلحة وتهريبها.إن مهربي السلاح بجنوب الصحراء أضحوا الآن منظمين بشكل جيد، ويتوفرون على موارد مالية هامة ووسائل جد متطورة، من آليات النقل المتطور ومعدات الاتصال وأجهزة التواصل الدائم عبر الأقمار الاصطناعية، وقد سهلت هذه الشبكات المحسوبين على القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي انخراطهم في هذا النشاط، بل هناك منهم من أحدثوا شبكات تهريب أسلحة خاصة بهم، كما هو الأمر بالنسبة لمختار بن مختار وبن مبروك وكلاهما يعمل تحت لواء تنظيم القاعدة[43] .

وتعتبر اليوم منطقة الزويرات الموريتانية حلقة وصل بين جنوب الصحراء وشمال إفريقيا ومعبرا رئيسيا للأسلحة المهربة إلى تندوف وجنوب المغرب وشماله. وعموما، أضحى من المتعارف عليه الآن وصف المنطقة الكائنة بين شمال مالي وشمال موريتانيا والحدود المغربية الجزائرية الجنوبية، بمثلث تجارة الموت، وهي ذات المنطقة التي ترزح تحت نيران تنظيمات مسلحة، منها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وفئة من الطوارق وجماعات مسلحة مكونة من عناصر البوليساريو تخصصوا منذ وقف إطلاق النار بالصحراء في أنشطة التهريب بكل أنواعه، لاسيما تهريب السلاح، وهذا المثلث لا يخضع حاليا لأية مراقبة ولا لأي قانون ولا كلمة فيها إلا لقوة السلاح والنفوذ القبلي.

[43] بول سالم، أماندا كادليك، تحديات العملية الانتقالية في ليبيا .**أوراق كارنيغي :**مركز كارنيغي للسلام الدولي، جوان 2012، ص13

هذه المناطق تشكل الآن فضاءلت واسعة لمافيا التهريب بجميع أنواعه.و من الملاحظ الآن أن مسار تنقل الأسلحة المهربة أضحى لا يختلف عن بعض مسارات الهجرة السرية. ومن المسارات الأكثر استعمالا الآن التخوم الحدودية الشمالية لمالي وموريتانيا والحدود المغربية الجنوبية الشرقية. ومما يعقد عملية المراقبة أن هذه المناطق بالذات هي التي تخزن فيها شبكات عناصر البوليساريو المتعاطية للتهريب أسلحتها.

كما أن باقي المهربين أحدثوا بها مستودعات للتخزين المؤقت في انتظار وصول الأسلحة المهربة إلى وجهتها. ومع استفحال ظاهرة الهجرة السرية ، بدأ استعمال المهاجرين الأفارقة في تهريب السلاح الخفيف، وهذا نشاط في طور التقعيد والتطور، وقد نبهت الإنتربول لهذا النشاط منذ نهاية سنة 2011، كما أثارت عدة تقارير أمنية خارجية العلاقة التي أضحت قائمة بين ظاهرة الهجرة السرية والاتجار بالمخدرات وتهريب الأسلحة الفردية والذخيرة الخفيفة .[44]

المبحث الثالث : التهديدات غير التقليدية للدول المغاربية

إن تصاعدت التهديدات غير التقليدية النابعة من الظواهر الثقافية والاقتصادية والصحية، على غرار انتشار الأوبئة التي باتت تهدد دعائم أمن الأفراد والمجتمعات في بعض الدول بصورة غير مسبوقة، خاصة مع الطفرة الاستثنائية في انتشار بعض الأمراض الوبائية، التي يتوقع أن يتزايد انتشارها في إطار تدفقات العمالة العابرة للمنطقة، وتزايد أعداد اللاجئين، وحركة الهجرة البينية، في ظل تصاعد السيولة الحدودية بين الدول .

[44] بول سالم، أماندا كادليك، نفس المرجع السابق ، ص13

المطلب الأول : تهديد الجريمة الالكترونية أو الرقمية للدول المغاربية

تشمل الجرائم الإلكترونية أي فعل إجرامي يتم من خلال الحواسيب أو الشبكات كعمليات الاختراق والقرصنة، كما تضم أيضا أشكال الجرائم التقليدية التي يتم تنفيذها عبر الإنترنت.

مثل تلك الجرائم قد تهدد أمن الدولة وسلامتها المالية، والقضايا المحيطة بهذا النوع من الجرائم كثيرة وأبرز أمثلتها الاختراق أو القرصنة، وانتهاك حقوق التأليف، ، والتجارة غير القانونية. كما تضم انتهاك خصوصية الآخرين عندما يتم استخدام معلومات سرية بشكل غير قانوني.

لا تقتصر الجرائم الإلكترونية على أفراد أو مجموعات، وإنما قد تمتد إلى مستوى الدول لتشمل التجسس الإلكتروني والسرقة المالية، وغيرها من الجرائم العابرة للحدود. وأحيانا توصف الأنشطة التي تتعلق بالدول وتُستهدف فيها دولة أخرى واحدة على الأقل بأنها تقع في إطار "الحرب الإلكترونية" والنظام القانوني الدولي يحاول تحميل الفاعلين المسؤولية عن أفعالهم في مثل هذا النوع من الجرائم من خلال المحكمة الجنائية الدولية.[45]

قيمة الأضرار السنوية التي تلحقها الجرائم الإلكترونية بالاقتصاد العالمي بنحو 445 مليار دولار.أما أبرز أشكال الجرائم الإلكترونية فهي ما يلي، الاحتيال والجرائم المالية التي تستهدف المستخدمين مباشرة وكذلك الشركات.

الإرهاب الإلكتروني وهي الاختراقات التي تكون جزءا من جهد منظم لإرهابيين إلكترونيين، أو وكالات مخابرات أجنبية، أو أي جماعات تسعى لاستغلال ثغرات أمنية محتملة في الأنظمة الحيوية.

إن لجوء التنظيمات المتطرفة إلى استخدام الشبكة الالكترونية بدأ في النصف الثاني من التسعينات القرن العشرين، إلا انه منذ 11 سبتمبر 2001، أصبح الفضاء الالكتروني الأداة الرئيسية لتلك التنظيمات في عمليات الحشد الفكري واللوجستيكي، وذلك لتغلب على كثافة الحملات الأمنية الغربية والعربية التي تشن عليها .بالإضافة إلى استعماله في استقطاب المتعاطفين معهم وتجنيدهم وكذا استخدامه لنشر أفكارهم و ملخص عن العمليات الهجومية التي يقومون بها، وخاصة عمليات قتل الرهائن وشن حملات

[45]ادريس عطية ،**الارهاب في افريقيا** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر ، جامعة الجزائر، 2012 ،ص ص 150.154

دعائية لتشويه الخصوم، وكذا الحصول على التمويل، فضلا عن التخطيط للعمليات والحصول على معلومات حول الأهداف التي ينوي التنظيم الإرهابي القيام بهجمات ضدها .

كما يتم تسخير جيشا من الفيروسات للتجسس على عملاء الموقع .وتمكن عمليات التجسس تلك من قرصنة الأرقام السرية للحسابات البنكية للعملاء بهدف سرقة معلومات قيمة تخصهم لتشهير بهم أو لابتزازهم للحصول على مبالغ مالية كبيرة لتمويل أنشطتهم الإرهابية أو الحصول على مقتنيات ثمينة على حساباتهم البنكية الخاصة بالعملاء، أو إغراق الموقع بالرسائل الكثيفة التي قد تؤدي إلى حجب الخدمة عن البريد الالكتروني، بالإضافة الى إمكانية قرصنة الأرقام السرية للحسابات الجارية لمؤسسات معينة .

وبالإضافة إلى الخدمات التي توفرها الشبكة الالكترونية للإرهابيين لخدمة أغراضهم الإرهابية باعتمادهم على آخر التكنولوجيات، إلا أنها بمقابل تلعب أدوارا استخباراتية حيث يتم بواسطتها اكتشاف طبيعة الزوار الذين يرتدون على المواقع الإرهابية ورصد تحركاتهم من جهة ومن جهة أخرى رصد تحركات الإرهابيين.

المطلب الثاني : التهديدات الوبائية للدول المغاربية

تشكل الأوبئة تهديدا عابر للحدود حيث تنتقل مع حركة اللاجئين الأفارقة مسببتا أضرار بشرية ومادية معتبرة في الدول المستقبلة . الإمراض الوبائية متعددة منها من يسهمل السيطرة علية وهناك من يحتاج إلى تدخل دولي لمتابعة الوباء ومكافحته ، تتعرض الدول المغاربية الى هذا التهديد الذي يكلفها خسائر بشرية ومادية معتبرة.[46]

يرتبط تفشي الأمراض الوبائية على المستوى الافريقي بوجود بوادر لتطوير أسلحة بيولوجية تقوم على إنتاج البكتريا والفيروسات من جانب بعض الدول، وتوظيفها سواء في الصراعات الداخلية أو في مواجهة دول الجوار، وكذلك صناعة أسلحة بيولوجية لنشر الأمراض الوبائية واستخدامها في الأماكن المزدحمة . ولإجراءات احتواء العدوى، وعلاج المرضى، والحصول على الأمصال اللازمة للوقاية من لسوق الدولية، في ظل سيطرة كيانات احتكارية دولية عليها، وتحكمها في الأسعار.

[46] الكاتب مجهول، تداعيات تهديد الأمراض الوبائية لأمن دول الإقليم. المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة،2014/09/28، تاريخ الاطلاع : 2014/05/14 ، متوفر على الرابط http://www.rcssmideast.org/Article/2650/#.VYZsZaPaLCK

انتقال "أنفلونزا الطيور" من دولة لأخرى بداية من عام 2005، حيث كشفت الإحصاءات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية في عام 2014 عن أن مرض "أنفلونزا الطيور" قد تفشى بصورة وبائية في بعض دول الإقليم، بينما رصدت مختلف دول الإقليم حالات إصابة للطيور المنزلية والمهاجرة بالفيروس، وإن لم يثبت في عدد كبير منها حالات إصابة بشرية وفق إحصاءات منظمة الصحة العالمية.

وتبع ذلك انتشار مرض "أنفلونزا الخنازير" بداية من عام 2009 إلى أن وصل عدد حالات الوفاة نتيجة الفيروس، وفق آخر إحصاءات منظمة الصحة العالمية، إلى حوالي 15174، من بينهم حوالي 1014 حالة وفاة في 22 دولة عربية، وفق إحصاءات المنظمة، التي أعلنت تحول المرض إلى وباء عالمي يتطلب احتواء آثاره سنوات، وهو ما يرتبط بتفجر موجة ثانية من تفشي المرض في فبراير 2014.

وتكشف مراجعة التدابير الوقائية التي اتخذتها الدول المغاربية في مواجهة الانتشار المتصاعد للأمراض الوبائية عن افتقادها للكفاية في ظل تركيزها على أبعاد تجميد التدفقات الحدودية، والحجر الصحي، وتشديد الإجراءات الصحية في المنافذ الحدودية والمطارات، والامتناع عن منح التأشيرات لدول انتشار الإصابة، والفحص الطبي للوافدين، وتكثيف حملات التوعية للوقاية من انتشار الأوبئة. ففي هذا السياق، أعلنت السلطاتُ المغربية عن حالة الطوارئ، وتشديد الإجراءات الأمنية على التدفقات الحدودية مع دول الجوار في 15 سبتمبر 2014، بالتوازي مع إعلان السلطات الجزائرية، في 17 سبتمبر، عن تزويد المطارات بنظام "تابي" للكشف عن فيروس "إيبولا."[47]

وإجمالا تكمن الإجراءات الأكثر فاعلية في الارتقاء بالأوضاع البيئية ببعض الدول المجاورة للدول المغاربية التي تمثل ساحة حاضنة لانتشار الأمراض الوبائية، ومعالجة تفشي الأوبئة في المناطق الحدودية ومخيمات اللاجئين والعشوائيات منعًا لانتشارها، والسعي الاستباقي لامتلاك الأمصال والأدوية قبل ظهور حالات مرضية للتعامل الفعال مع بدايات ظهور العدوى في الدولة، فضلا عن تعزيز الشراكة مع منظمة الصحة العالمية في تنظيم حملات للتوعية المجتمعية وورش عمل طبية وبيئية للتعرف على الأوبئة المحتملة، ومعالجتها قبل تفشيها في الدولة، وأخيرًا تجنب تسييس التهديدات الوبائية، وتحييد

[47] الكاتب مجهول، تداعيات تهديد الأمراض الوبائية لأمن دول الإقليم. المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة،2014/09/28، تاريخ الاطلاع : 2014/05/14 ، متوفر على الرابط http://www.rcssmideast.org/Article/2650/#.VYZsZaPaLCK

الخلافات السياسية والصراعات البينية، مع التركيز على الجهود والإجراءات الجماعية التنسيقية في مواجهة انتشار الأوبئة.[48]

وتتضاعف تلك التهديدات في الدول التي تعاني من اختلال في التوازن الديموغرافي بين المواطنين والوافدين، كما هو الحال في الدول المغاربية وهو ما يزيد من التداعيات الأمنية لتفشي أيٍّ من الأوبئة سريعة الانتشار، بالتوازي مع التكلفة الاقتصادية لإجراءات احتواء العدوى، وعلاج المرضى، والحصول على الأمصال اللازمة للوقاية .

أن قرار إلغاء الملكية المغربية تنظيم كأس الأمم الإفريقية لكرة القدم 2015 أملته دواعي صحية ذات خطورة قصوى ترتبط بالمخاطر الجدية لانتشار وباء إيبولا القاتل. ونظرا لوجود قوة قاهرة ذات طبيعة صحية محضة، والمتمثلة في الخطر الوبائي لمرض فيروس الإيبولا وانعكاساته الكارثية والخارجة عن السيطرة التي قد تترتب عنه، لاسيما على مستوى الخسائر البشرية.

و بناءا على معلومات لوزارة الصحة والمعتمدة على توصيات اللجنة الوطنية العلمية والتي ترتكز بدورها على التقارير الأخيرة لمنظمة الصحة العالمية وعلى تقييم الوضع والتي تبرز بشكل واضح التطور المقلق لفيروس إيبولا، الوباء الخطير والقاتل.

أن المملكة المغربية ترى أنه من غير اللائق في إطار تفعيل التدابير الوقائية، ترفض استقبال مواطنين أفارقة، خصوصا منهم القادمين من البلدان المصابة بالوباء، وذلك نظرا لعلاقات الصداقة وحسن الجوار المتميزة التي تربط المغرب بالبلدان الإفريقية، هذا القرار كلف المملكة المغربية خسائر مادية معتبرة . تتسم التهديدات الوبائية بتأثيرها السريع والحاد بالتوازي مع استدامة تداعياتها زمنيًّا مقارنة بالتهديدات الأمنية والعسكرية التقليدية، فضلا عن عدم إمكانية التصدي لآثارها بإجراءات فردية تتخذها دولة واحدة، وإنما من خلال تدابير إقليمية وعالمية توافقية تتناسب مع طبيعة التهديد.[49]

---

[48] **الكاتب مجهول، تداعيات تهديد الأمراض الوبائية لأمن دول الإقليم. المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة،2014/09/28، تاريخ الاطلاع : 2014/05/14 ، متوفر على الرابط http://www.rcssmideast.org/Article/2650/#.VYZsZaPaLCK**

[49] ادريس عطية ،**نفس المرجع السابق** ،ص ص 150.154

خلاصة الفصل الثاني

نستخلص مما سبق انه رغم المشاكل السياسية المعقدة، فإنه لا يمكن تجاهل أهمية قنوات التعاون الأمني بين البلدين في مجال الإرهاب والهجرة السرية رغم تواضعها. وهنا أشدد على فكرة ضرورة تعزيز هذه القنوات وبذل مجهود أكبر لتطويرها من أجل احتواء التحديات الأمنية الكبرى في المنطقة، وأخص بالذكر، تجارة السلاح، الهجرة السرية، المخدرات والإرهاب،التي أصبحت تطرحها منطقة الدول المغاربية. والدول المؤهلة لإيجاد صيغة إقليمية مشتركة من أجل مواجهة هذه التحديات خاصة المغرب والجزائر لامتلاكهما المؤهلات الأمنية والدفاعية والإستخباراتية الكفيلة بالتدخل لوضع حد لهذه الإشكاليات الأمنية أو على الأقل التقليل من حدتها.

التهديدات الأمنية التي تعرفها المنطقة تحديا حقيقيا أمام اقتصاديات الدول المنطقة، حيث أضحت جميع أنواع الجريمة المنظمة العابرة للحدود تضرب بالاقتصاديات الوطني للدول المنطقة وبالاقتصاديات الدول خارج المنطقة والأهم من ذلك فهي تشكل خطرا على استقرار الإفراد، بل منها من يساهم في تدمير العنصر البشري لأن ممارسة هذا العمل يحقق وفرا ماديا سريعا بمجهود أقل ، وهذا يعني تدمير القيم الإنسانية والاجتماعية في مجتمع التهريب .

أما التهديدات الإرهابية فمن شانها زعزعة الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي لدول المنطقة، من خلال الهجمات التفجيرية الكبرى التي يتم تنفيذها، أومن خلال استهداف مؤسسات الدولة ورموزها بل حتى السياح الذين يتوافدون على دول المنطقة يتم استهدافهم، حيث يتم اختطافهم ومساومة الدول التي يحملون جنسيتها بفدية كبيرة مقابل طلاق سراحهم. الأمر الذي ينعكس على حركة السياحة في المنطقة، وبالتالي تراجع عائداتها على خزينة الدولة. بالإضافة إلى تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية في المنطقة بسبب عدم الاستقرار .

إن المحصلة النهائية لهذه التهديدات فتتمثل في إعاقة عملية الانفتاح السياسي لدول المنطقة وإحداث انتكاسة بالجهود التنموية على كل الأصعدة.

الفصل الثالث

سياسات الدول المغاربية المنتهجة لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود

الفصل الثالث : سياسات الدول المغاربية المنتهجة لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة لحدودها

تناولنا في الفصل الثالث سياسات للدول المغاربية المنتهجة لمواجهة التهديدات، وذلك في مبحثين تناولنا في المبحث الأول المقاربات الأمنية للدول المغاربية حيث تعرضنا إلى تغير النظرة النمطية إلى ما نسميه اليوم بالإرهاب والجريمة المنظمة. وكيف أصبحت الظاهرة عابرة للحدود، تنتشر بشكل أفقي وسريع. وعليه بشكل عاجل التفكير في بناء إستراتيجية شاملة تجمع بين العمل العسكري الفعال والحوار الصريح وإحداث تنمية سياسية واجتماعية و اقتصادية داخل الدول المغاربية ثم تتطرقن في الفصل الثاني إلى تقييم السياسات المنتهجة للدول المغاربية في كيفية التصدي ومواجهة التهديدات العابرة للحدود.[50]

المبحث الاول : السياسات الأمنية للدول المغاربية المنتهجة لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة لحدودها

إن مقاربات الدول المغاربية من حيث هو عمل مرحلي باتجاه الوصول إلى تحقيق الأمن بين الدول المغاربية، مقاربات مقبولة وواقعية باعتبار أن الخلافات في إطار المجموعة تكون أكبر، لكن العمل إذا كان مؤسس على قواعد واقعية يمكن أن يخفف من حدة التفاوت في المستويات بين الدول المغاربية.

المطلب الاول : السياسة الأمنية الجزائرية المنتهجة لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة لحدودها

باعتبار أن الجزائر لديها تجربة أمنية عميقة ومشهود لها دولياً بعد خروجها من العشرية السوداء بأيادي جزائرية ودون تدخل أجنبي،فإنها بخبرتها وضعت نفسها في مكان يُحظى بالأولوية في مجال الاستشارة الأمنية إقليمياً قارياً ودولياً وهذا ماجعلها تحظى بدور الرئيس لمجلس السلم والأمن الإفريقي منذ نشأته سنة 2002م ، بل كانت لها المقاربة الأفضل من كل المقاربات لمعالجة التهديدات في منطقة الدول المغاربية ، بتفضيلها لغة العقل والحوار على البندقية والدبابة والمقاربة الاقتصادية كبديل على القوة العسكرية لبناء السلام ،وباعتراف المجتمع الدولي .

إن الجزائر تريد الحفاظ على أمنها واستقرارها ووحدتها وتدرك ضرورة تحقيق أمن الجار تعمل على ذلك جاهدة بالرغم انه تتكبد خسائر كبيرة مادية. حدثت أزمة تيقنتورين قبل أكثر من عام وبالضبط في

[50] قوي بوحنية، **الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي** ,مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ، 03 جوان 2012، ص03

16 جانفي 2013م بعد يومين من التدخل الفرنسي في مالي وسماح الجزائر لفرنسا بمرور طائراتها الجوية عبر الصحراء نحو مالي إلتزاماً بالموافيق الدولية ومكافحة الإرهاب،بحيث حاولت جماعة متكونة من ثمانية جنسيات ضرب الأمن الجزائري باستهداف معمل تيقنتورين الذي يمثل حوالي 12% من صادرات الجزائر وحصر 130 أجنبي. تمكن الجيش باحتراف وامتياز بقلب الموازين بالقضاء على 32 إرهابي مقابل وفاة 12 رهينة لقت من خلاله الجزائر اعتراف دولي آخر بحرفيتها في مكافحة الإرهاب ومنع دفع الفدية لهم.

بالرغم أن العملية كان مدبر لها لضرب الأمن الجزائري نتيجة موقف الجزائر من القضية المالية والحرب فيها،إن استبطان الدور الجزائري في الفضاء الجيوسياسي الإفريقي، وخصوصًا مع تنامي الأزمات والتهديدات الأمنية في المنطقة، يجعلنا في أمسِّ الحاجة إلى محاولة تلمس مدى توظيف الجزائر لمقاربة الدور كمحدّد مهم في العلاقات الدولية الراهنة تجاه العمق الإفريقي. في ضوء ما سبق يمكن القول إن التحرك الدبلوماسي الأمني الجزائري تحكمه مجموعة محركات وعدة مؤشرات، وبناء على هذه المحركات يمكن فهم الدور الأمني الدبلوماسي تجاه الفضاء الجيوسياسي الإفريقي.

إن الجزائر تدرك تمامًا أنها تدير عملية بالغة التعقيد وهذه العملية الأمنية تظهر في الدبلوماسية الأمنية التي أصبحت تحكم الجزائر والتي أضحى لزامًا إدراكها في التعاطي مع الفضاء الإفريقي "الهش والمأزوم"؛ ولذلك فإن التحرك الجزائري يؤمن بأن الطريق للشراكة الجزائرية الإفريقية تكتيكيًا وإجرائيًا، إنما يتأتى في اللحظة الراهنة والمدى المنظور من المقاربة الأمنية كأولوية على المقاربة الاقتصادية؛ إذ تشير الإحصائيات إلى ضآلة وضعف التبادل الاقتصادي المغابي. وضمانًا لتأمين الدبلوماسية الأمنية الجزائرية. [51]

اتخذت الجزائر منهجًا انكفائيًا على الذات قوامه تأمين الأمن بآلية تتعامل مع الجريمة الاقتصادية المنظمة التي تنبعث رائحتها من دول الجوار بعد إسقاط نظام العقيد الليبي معمر القذافي وسقوط الشمال المالي سنة 2012 بيد الجماعات المسلحة؛ ولذلك لجأت الجزائر في سلوكها إلى قبول دور الفاعل، وإن على مضض، لتتمكن من إدارة التعقيد في بيئة تحكمها حالة عدم اليقين التي تميز منطقة الساحل باعتباره ساحل الأزمات والتهديدات المختلفة صلبة كانت أو لينة. ولعل القارئ المستبطن للتحرك

[51] ادريس عطية ،**نفس المرجع السابق** ،ص ص 150.154

الدبلوماسي الجزائري يقرّ بأولوية الداخل الجزائري على الخارج الإفريقي المتوسطي، تجنبًا لأية تهديدات تزحف من الخارج.[52]

نظرًا لتنامي الهواجس الأمنية في الجزائر فقد رفعت الحكومة ميزانية الدفاع للعام 2014 لتصل إلى 20 مليار دولار للعام 2014، وهي الأعلى من ضمن كل القطاعات؛ حيث تشكل حوالي 15 بالمائة من الميزانية العامة للبلاد، في حين لم تتجاوز السنة الحالية 15 مليار دولار منها 9 مليارات للدفاع و6 مليارات لأجهزة الداخلية.

المطلب الثاني :السياسة الأمنية التونسية المنتهجة لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة لحدودها

إن مقومات نجاح التجربة الديمقراطية التونسية تبقى عديدة، لعل أبرزها التجانس العرقى واللغوي والديني، يضاف إليها مجتمع مدني يزداد قوة يوما بعد يوم و هي ضمانة للحماية من كل تطرف، بل يمكن رفع التحدي ، الذي يمكن أن يُسببّه هذا التيار الجهادي عبر الممارسة الديمقراطية ونجاح الثورة في تحقيق أهدافها و فتح باب النقاش على مصراعيه عبر الندوات والأدبيات و مناقشة أطروحات الإسلاميين في كامل العالم العربي، بما فيها أطروحات السلفيين والقاعدة بالخصوص . **و**هو ما يعني ما نادي به عدد من المتابعين والمحللين في تونس وذلك عبر تأسيس فعلي لوكالة وطنية للاستعلامات تغطي فراغا رهيبا وُجد في ظل التطورات الوطنية والإقليمية والدولية، بل و تكون داعما لوجستيا للمؤسستين العسكرية والأمنية. مناقشة مشروع القانون الجديد لمكافحة الإرهاب، وتأتي هذه الخطوة متزامنة مع كشف وزارة الداخلية معطيات معلومات جديدة عن مخططات للمجموعات الإرهابية.

وكانت خلية الأزمة قد اتخذت إجراءات جديدة من بينها إغلاق صفحات ومواقع الكترونية لها صلة بالإرهاب بشكل أو بآخر بل أن خلية الأزمة أضافت أنها ستتابع من يستخدمها أيضا أو من يوفر احد الأبعاد اللوجستية، و إضافة لكل ذلك أذن رئيس **الحكومة المؤقت مهدي جمعة** باستدعاء جنود الاحتياط

[52] بسمة بركات ، إجراءات أمنية مشددة لخنق الخلايا النائمة . تونس ،تاريخ الاطلاع :2015/05/02 متوفرة على الرابط

http://www.alaraby.co.uk/politics/2015/3/22

لتأمين الانتخابات المقبلة حسب تصريح حكومي وجاء ذلك بعد اللقاء الإعلامي الأسبوع الماضي، والذي أكد فيه الناطق الرسمي محمد علي العروي، إن وزارة الداخلية قد قامت بتفكيك خمس مجموعات إرهابية وأوقفت 21 مشتبها كانوا يخططون لتنفيذ هجمات وصفها بالخطيرة. و تأتي هذه المعطيات في ظل متغيرات إقليمية ودولية وتطور الأحداث في ليبيا وتواصل التردي الأمني خاصة في العاصمة طرابلس وهي تطورات توابعها ومآلاتها الأمنية كبيرة على تونس. وقال رئيس الحكومة إن هذه الإستراتيجية الجديدة للإرهابيين تدل على نمطية العقل المدبر في تطوير العناصر المنفذة والتي تتبنى فكرا دينيا متشددا يسهل إقناعها بتغير طبيعتها المظهرية والسلوكية انطلاقا من مقولات دينية صرفة أو أمثلة تاريخية أو معاصرة.

لعل تعدد عدد التونسيين في العراق وسوريا وكل بؤر التوتر إجراءات متعددة وتبلور الإستراتيجية التونسية .الإجراءات والمعطيات والتحديات حفزت المؤسستين الأمنية والعسكرية وجعلت حالة الاستنفار في الدرجة القصوى خاصة بعد تعدد العمليات الإرهابية بل أن التنسيق بين المجلس والحكومة ورئاسة الجمهورية ووزارتي الدفاع والداخلية، وعمليا تعتبر الإجراءات المتسارعة لخلية الأزمة وكأنها خطوات في تشكيل وتبلور الإستراتيجية التونسية لمكافحة الإرهاب وهي خطوات مطلوبة خاصة في التحذير من عملية إرهابية كبرى .[53]

ما يعني من ضرورة توضح معالم الإستراتيجية التونسية و دفعها نحو التبلور والتشكل والتجذر و لابد من تشريك المجتمع المدني وعدم السقوط في اتخاذ قرارات تضرب أسس الحوار الوطني و التوافق المبني منذ أشهر وتجنب إظهار بعض القرارات على أساس أنها تغليب لطرف على آخر، لأنه الهدف هو إكمال المرحلة الانتقالية والتصدي الفعلي والعملي للإرهاب بعزم وحزم وجدية، ذلك أنه ظاهرة إقليمية وليست تونسية وبعض أسبابه هي أخطاء سياسية ، و لابد أن تتبني الإستراتيجية على الإيمان القطعي أنه لا مستقبل للإرهابيين و الجهاديين على المدى البعيد لطبيعة المجتمع التونسي و طبيعة تطوره

[53] بول سالم، أماندا كادليك، تحديات العملية الانتقالية في ليبيا .**أوراق كارنيغي :**مركز كارنيغي للسلام الدولي، جوان 2012، ص13

التاريخي ومكاسبه الحضارية المتراكمة، والوعي أن آفاق هؤلاء ترتبط بفعل القاعدة على المستوى الإقليمي وخاصة في الجزائر وليبيا.[54]

المطلب الثالث :السياسة الأمنية المغربية المنتهجة لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة لحدودها

المغرب تميز في إطار محاربة التطرف العنيف بمقاربته الشاملة التي أثبتت جدارتها، وترتكز على الإصلاحات التي تم الانخراط فيها، على جميع الأصعدة، بقيادة جلالة الملك محمد السادس، شدد على أن نجاح هذه المقاربة وراءه دينامية الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والحقوقية وعلى رأسها حقوق الإنسان، مبرزا أن عددا من البلدان تسعى إلى استلهام النموذج المغربي وتنشد الحصول على الخبرة والتجربة المغربيتين في هذا المجال، خاصة ما يتعلق بتكوين الأئمة الذي يضمن الأمن الروحي قبل ضمان الأمن المعنوي والمادي.

أهمية البرامج التي انخرطت فيها المملكة بخصوص تشجيع الإسلام المعتدل الذي يقوم على قيم الوسطية والانفتاح، موضحا أن هذه السياسة جعلت من المغرب مرجعا لا محيد عنه بالقارة الإفريقية. كما لم تفته المناسبة للإشادة بالدور الريادي الذي يضطلع به المغرب في مجال محاربة الإرهاب العابر للحدود ، المتميز بعدد من المبادرات الرامية إلى مكافحة الإرهاب بمنطقة المغرب العربي والساحل.[55]

التجربة المغربية نموذجا ، من شأنها أن تشكل باعثا على وضع مقاربة شاملة تعالج منابع الإرهاب عبر مشاريع اجتماعية واقتصادية، في سياق يعزز الإسلام الوسطي المتشبع بقيم الوسطية والاعتدال". مركزية مؤسسة إمارة المؤمنين التي تجعل المغرب في منأى عن المزايدات واستغلال الدين لأغراض سياسية، وأهمية برامج تكوين الأئمة التي ساهمت في تكريس الثوابت الدينية والروحية للمملكة المبنية أساسا على العقيدة الأشعرية والمذهب المالكي والتصوف السني. كما لاحظ فام أن الإستراتيجية المغربية في مجال محاربة التطرف الديني تحظى بتقدير كبير عبر القارة الإفريقية، مبرزا أن بلدانا من

---

[54] بول سالم، نفس المرجع السابق، ص14

[55] **ضريف محمد ، إعادة صياغة السياسة الأمنية للمغرب** .تاريخ الاطلاع : 2015/05/25 ،متوفرة على الرابط

/ 17/07/2009 http://www.maghress.com/attajdid/51767

قبيل تونس وليبيا ومالي وغينيا وكوت ديفوار ونيجيريا قررت الاستعانة بخبرة المملكة في تكوين الأئمة وفق مبادئ وقيم الإسلام الوسطي.

وبموجب مذكرة التفاهم، يلتزم البلدان بتعزيز القدرات الإقليمية، لا سيما في مجال تكوين عناصر مصالح الأمن المدني بالبلدان الشريكة بمنطقتي المغرب العربي والساحل، من خلال تعبئة الخبرات المتبادلة في العديد من المجالات كتدبير الأزمات وأمن الحدود والتحقيقات. كما أن النموذج المغربي في مكافحة الإرهاب وبالضبط تجربته في إحباط العمليات الإرهابية في مهدها عن طريق تفكيك الخلايا بتعاون لمؤسستي الأمن والقضاء المغربيين سيكون محط أنظار العالم في هذه القمة للاستفادة منه كمرجع في مكافحة الإرهاب.[56]

وصف وزير الداخلية المغربي إستراتيجية بلاده في مكافحة الإرهاب والتطرف بالرائدة لأنها لم تقتصر على المقاربة الأمنية إذ مزجت إستراتيجيتها الأمنية بالمقاربة الأمنية والدينية والاجتماعية . إن الدعامة الأولى التي استندت إليها إستراتيجية مكافحة الإرهاب بالمغرب تمثلت في تأهيل الحقل الديني عبر التشبث بوحدة عقيدة الأمة، وتعاليم الإسلام السمحة، وقيم الاعتدال والوسطية.

إن نجاح تجربة المغرب في هذا الميدان لقيت اهتمام العديد من البلدان العربية والأفريقية في مجال هيكلة وتأطير الشأن الديني ، وتمثل المواكبة الاجتماعية الدعامة الثانية مستعرضا جهود بلاده لإرساء «تنمية بشرية عادلة وشاملة في إطار مناخ سياسي يتميز بالتعددية والتدبير الديمقراطي للاختلاف» وتضمنت المقاربة المغربية البعد التشريعي، عبر الاهتمام الخاص لتحيين الترسانة القانونية وجعلها في مستوى مواكبة التحديات الناتجة عن التهديدات الإرهابية والجرائم المستجدة. وأبرز وزير الداخلية المغربي التعديلات المهمة التي أدخلت على القانون الجنائي، والتي جرمت تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والإشادة به، والدعاية لقادة التنظيمات الإرهابية.[57]

---

[56] بول سالم، أماندا كادليك، نفس المرجع السابق ، ص15

[57] **ضريف محمد ، إعادة صياغة السياسة الأمنية للمغرب** .تاريخ الاطلاع : 2015/05/25 ،متوفرة على الرابط

/ 17/07/2009 http://www.maghress.com/attajdid/51767

إن آليات العمل الجديدة التي اعتمدتها المملكة بهدف تمكين السلطات العمومية من التعاطي الاستباقي مع التهديد الإرهابي مع مراعاة تطور أساليبه وطبيعته الدائمة.أن هذه الآلية الاستباقية حظيت بإشادة واسعة من طرف الشركاء على الصعيدين الإقليمي والدولي، وأبانت عن نجاعتها على مستوى النتائج، حيث مكنت من تفكيك عدد كبير من الخلايا الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة.

إن سياسة المغرب في ميدان الهجرة، وأطلع وزراء الداخلية العرب على نتائج عملية التسوية الاستثنائية للمهاجرين الأجانب فوق أرض المغرب، حيث أنه تمت تسوية الوضعية الإدارية لحوالي 20 ألف مهاجر ونبه وزير الداخلية المغربي إلى أن المقاربة الأمنية وحدها ليست كافية للتصدي لهذه الآفة، بل مواكبة سياسية واجتماعية وثقافية لتحصين المجتمع على المدى الطويل، من خلال ضمان الحقوق الأساسية، وتوفير مناخ مؤسساتي يسمح بحرية التعبير والتعددية.

المطلب الرابع :السياسة الأمنية الموريتانية المنتهجة لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة لحدودها

السياسة الموريتانية ترتكز على إستراتيجية متكاملة ومتعددة الجوانب تأخذ في الحسبان البعد العسكري البحت واعتماد نهج الحوار والربط بين التنمية والأمن, فحيث ما فقدت التنمية وجد الإرهاب وحيثما دحر الفقر والتخلف اختفى الإرهاب.[58]

فعلى المستوى العسكري، تم تجهيز وحدات روعيت فيها معايير تناسب طبيعة الموقف مهمتها التحرك بسرعة وباستمرار على الحدود لمنع تسلل فلول العصابات الإجرامية إلى داخل الأراضي. بيد أن الحدود التي يصل طولها إلى قرابة 2600 كم بين موريتانيا و مالي مثلا جعلت السلطات الموريتانية تضع إستراتيجية جديدة تعتمد على التنسيق في مجال الاستخبارات و على المراقبة الجوية المكثفة و تحصين الحدود و كذلك الضربات الاستباقية ومباغتة العدو و مهاجمته في أوكاره.

[58] محمد محمود أبو المعالي، تحديات جسيمة وحاسمة أمام الرئيس الموريتاني.تاريخ الاطلاع:2015/05/23 متوفرة على الرابط **http://www.swissinfo.ch/ara**

إلى جانب ذلك تم تحسين الوسائل المادية والبشرية لأفراد الأسلاك المختلفة باقتناء معدات وتجهيزات تزيد من فاعليتها، كما تلقى الأفراد تحسينا في خبراتهم من أجل القيام بمهامهم على أحسن وجه وذلك على المستويين العسكري والأمني. ومن الأكيد أن انعدام الأمن يشل التنمية في حين أن الهشاشة الاقتصادية تشجع قيام النزاعات وتؤدي إلى انعدام الأمن وهو الأمر الذي يوفر بيئة صالحة للتغرير بالفئات الهشة. وبما أن الجماعات الإرهابية تستهدف الفئات الأكثر هشاشة فإن القول بتلازم الفقر والإرهاب يبدو واردا. وهكذا لم تقتصر نظرة السلطات العمومية على البعد العسكري بل قدمت حلولا اقتصادية تسعي إلى محاربة الفقر وإحداث تنمية مستدامة في المناطق الهشة والتي يعيش سكانها تحت خط الفقر. كما تم اعتماد سياسة لتشغيل الشباب ودمجه في الحياة النشطة. [59]

بما أن عصابات الإرهاب والتهريب تمتطي الدين كوسيلة لاستعطاف جمهورها المستهدف، فقد بات واضحا للسلطات العمومية في موريتانيا أنه لا مناص من خلق مناخ لقيام حوار مباشر مع السجناء لمقارعة الحجة بالحجة ودحض المبررات الواهية لدى هذه العصابات كما تم وضع برنامج شامل في هذا المجال للتوعية الدينية حول المفاهيم الصحيحة بعيدا عن الغلو والتطرف.

أعطت هذه الخطوة نتائج مدهشة حين مكنت جمعا من العلماء الذين أشرفوا على الحوار من توضيح زيف ما تروج له تلك الجماعات من شعارات الدين منها براء. وأقنع العلماء سجناء السلفية بضرورة مراجعة تصوراتهم العقدية فتابت الغالبية من هؤلاء بعد اقتناعهم بزيف تصوراتهم الإيديولوجية وقامت السلطات العمومية بتمويل مشاريع لهم قصد دمجهم في النسيج الاقتصادي للبلاد. وأقيمت عدة ندوات دولية ووطنية لمكافحة التطرف الديني سعت إلى تبيين الصالح من الطالح. وكان لها دور بارز في مجابهة هذا الغلو وتوضيح الرؤية الدينية الصحيحة في أذهان الشباب.[60]

إن هذه الرؤية المتكاملة لمحاربة الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة قد مكنت موريتانيا من تحقيق نجاح مشهود على هذا الصعيد. وباتت دول العالم مقتنعة بنجاعة هذه التجربة وسلامة الرؤية المتبصرة التي كانت وراءها. و قد سعت موريتانيا إلى عرض هذه التجربة لكي تستفيد منها دول الساحل وإفريقيا

[59] محمد محمود أبو المعالي، تحديات جسيمة وحاسمة أمام الرئيس الموريتاني.تاريخ الاطلاع:2015/05/23 متوفرة على الرابط **http://www.swissinfo.ch/ara**

[60] ادريس عطية ،**نفس المرجع السابق** ،ص ص 150.154

والعالم بشكل أعم. وهكذا أقرت قمة الاتحاد الإفريقي المنعقدة في يناير 2013 إطلاق مسار نواكشوط بالتنسيق مع مجلس الأمن الدولي و كل المبادرات و الاستراتيجيات الإقليمية و الدولية المهتمة بإشكالية الأمن و التنمية في منطقة الساحل.[61]

ويهدف مسار نواكشوط إلى تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الأمن من خلال تفعيل المقاربة الإفريقية للسلم والأمن في منطقة الساحل الصحراوي فضلا عن إقامة مبادلات مع منظمات إقليمية وشبه إقليمية، وكذا مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين. كما يشكل إطارا هاما للتفكير و العمل لصالح تعاون إقليمي مهيكل وهو عنصر محوري للأمن الإقليمي.

المطلب الخامس :السياسة الأمنية الليبية المنتهجة لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة لحدودها

انتصرت الثورة على نظام العقيد معمر القذافي بدعم دولي وعربي عام 2011, وتعثرت بفعل تضارب المصالح وصراع الهويات القبلية والفئوية عامي 2012 و2013 , وصولا إلى بلد يدخل نفق الاقتتال المظلم.هكذا انقلب المشهد الليبي خلال ثلاثة أعوام من إطاحة نظام العقيد الذي كتم أنفاس هذا البلد العربي لأكثر من أربعين عاما.

ولادة برلمانين وحكومتين في ظرف شهر واحد، يدعي كل منهما الشرعية. يأتي ذلك وسط اقتتال رفاق الأمس الذين باتوا يصنفون بعضهم "ثورة" و"ثورة مضادة".

انفردت ليبيا بظاهرة الميليشيات المسلحة . ويعود نشوئها في بداية الثورة على نظام العقيد معمر القذافي أواسط فبراير 2011 لسببين: أولهما لجوئه للقوة المسلحة لقمع الاحتجاجات السلمية منذ الأيام الأولى للثورة, مما دفع الليبيين للجوء إلى السلاح للدفاع عن أنفسهم وإطاحته. ثم اكتفاء دول حلف الناتو ودول عربية أخرى في مساندتها للثوار بالقصف الجوي لمواقع كتائب القذافي الأمنية والوحدات العسكرية الموالية له, بالتوازي مع إمداد الثائرين بالسلاح والمال لحسم المعركة.[62]

---

[61] محمد محمود أبو المعالي، تحديات جسيمة وحاسمة أمام الرئيس الموريتاني.تاريخ الاطلاع:2015/05/23 متوفرة على الرابط
http://www.swissinfo.ch/ara

[62] الكاتب مجهول ،المشهد الأمني والسياسي في ليبيا . تاريخ الاطلاع : 2015/06/10 ،متوفرة على الرابط
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2014/9/10

وفي غضون السنين الثلاث اللاحقة على الإطاحة بحكم القذافي, ومع إخفاق القوى السياسية الفائزة في انتخابات التشريعية في التوافق على تشريعات لحل الميليشيات ودمجها في مؤسسات الدولة , تحولت هذه الأخيرة إلى ظاهرة سياسية وأمنية أقوى من الجيش الوطني. ويقول رئيس الحكومة المنبثقة عن برلمان طبرق عبد الله الثني عندما كان وزيرا للدفاع في حكومة علي زيدان بهذا الصدد, إن عدد الثوار على النظام لم يزد أيام الثورة عن 30 ألفا , لكن كشوف رواتب من يحملون هذه الصفة باتت تضم نحو 200 ألفا.

أصبحت الميليشيات بديلا عن الجيش في تنفيذ المهمات الأمنية التي تحتاجها الحكومة, وفي مقدمتها تأمين الحماية لمنشآت الدولة نفسها. وبالتزامن مع لجوء الحكومة للميليشيات, بدأ استخدام الأخيرة كوسيلة لفرض مطالب جهوية أو سياسية. فاستخدم المطالبون بإنشاء إقليم برقة حراس المنشئات النفطية لحصارها بدلا من حمايتها, وحاولوا تصدير النفط بأنفسهم بعيدا عن الحكومة, لكن قوة أميركية أفشلت المحاولة في البحر وأعادت الباخرة المستخدمة بتنفيذها مع حمولتها.

اعتمدت السلطات الانتقالية الضعيفة في ليبيا بعد الثورة على مليشيات الثوار لتعزيز شرعيتها ووقف العنف المتنامي، لذا تعاقدت مع مليشيات مسلحة للمساعدة في حفظ الأمن حيث شكلت قوتين شبه رسميتين: "درع ليبيا"، تحت إشراف وزارة الدفاع، و"اللجنة الأمنية العليا"، تحت إشراف وزارة الداخلية. وقد كان الهدف من الاعتماد على المليشيات أن يكون ذلك خطوة مرحلية أثناء بناء الدولة للجيش والشرطة. إلا أن المليشيات بقيت أقوى من أجهزة الدولة لأنها باتت تشكل مع اشتداد الصراع الداخلي أذرعا مسلحة لفئات قبلية أو جهوية أو سياسية مؤثرة. وقد تموضعت المليشيات ضمن مجموعتين كبيرتين تتقاتلان على أكثر من جبهة.

في يوليو 2012 أعطت أول انتخابات تشريعية تشهدها ليبيا منذ خمسة عقود صورة أولية عن اتجاهات الرأي العام الليبي بعد الثورة على نظام العقيد معمر القذافي، فقد اختار الليبيون ثمانين من نواب المؤتمر الوطني العام المائتين حسب نظام القوائم الحزبية، على خلاف ما حصل في بلدان الربيع العربي الأخرى, جاءت نتيجة التصويت على القوائم الحزبية لصالح التيار الموصوف بالليبرالي بزعامة **محمود جبريل** أول رئيس حكومة بعد الثورة .[63]

[63] الكاتب مجهول ،المشهد الأمني والسياسي في ليبيا . تاريخ الاطلاع : 2015/06/10 ،متوفرة على الرابط http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2014/9/10

لكن مسار الحياة السياسية لم يبقَ محكوما بالمؤشرات التي أظهرتها الانتخابات الأولى, بل تحكمت به عوامل أخرى أبرزها الو لاءات غير المعلنة للنواب الـ120 المنتخبين على القوائم الفردية والذين برزت أهميتهم في أعقاب تزايد الاستقطاب بين الأحزاب والتيارات المتنافسة والفشل المستمر للحكومة, هذا إلى جانب إلى قوة المليشيات على الأرض وسعيها لفرض جداول أعمالها القبلية والجهوية والفئوية.[64]

تمكن الليبيون من انتخاب لجنة إعداد دستور دائم في البلاد المعروفة بلجنة الستين، وبدأت عملها في أبريل 2014, لكن تأثيرات الاستقطاب الحادة بدأت بالظهور بصيغة أزمات حكومية متلاحقة بعد سيطرة المسلحين على المنشآت النفطية، وسعى فرقاء الأزمة الليبية للجوء إلى خيار الانتخابات أملا بحل الأزمتين السياسية والأمنية، وهو ما حصل في 24 يونيو 2014، لكن ذلك أتى بمردودات عكسية.

المبحث الثاني : تقييم سياسات الدول المغاربية *المنتهجة لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة لحدودها*

تعاني المنطقة المغاربية مشاكل سياسية لا زالت عالقة حتى الساعة، أبرزها النزاع بين المغرب والجزائر، ومشكلة الصحراء، بالإضافة إلى انفجار الوضع الليبي في السنوات الأخيرة، إذ لا زالت العملية السياسية بالبلدان المغاربية غير مستقيمة، إذ إن سلوكها السياسي لا يزال حبيس الرؤى القطرية الضيقة وتصورات السيادة الوطنية التقليدية ، كما أن ارتباط بلدان المنطقة اقتصاديًّا واستراتيجيًّا بالقوى الخارجية، حسب رؤية كل بلد والقطب الذي يختاره، أكثر من ارتباطها فيما بينها، ومن ثمة يكون من الصعب استقلال كل بلد في إرادته السياسية واختياراته الوطنية، حيث تتجاذبهم جميعًا القوى العالمية .

المطلب الاول : تقييم السياسة الأمنية الجزائرية المنتهجة لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة لحدودها

تواجه الجزائر معادلة أمنية صعبة في كيفية التوفيق بين واجب التنسيق الأمني مع دول الجوار والالتزام بعقيدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، سواء كان ذلك على الصعيد السياسي أو العمل العسكري المباشر؛ مما يجعل الجزائر في النهاية أشبه بالمتفرج على ما يحدث من تنامٍ للخطر الإرهابي في دول الجوار . لم يكن أمام الجزائر من خيار لمواجهة التحديات الأمنية أمام ما تعلنه من ثوابت في

[64] الكاتب مجهول ،المشهد الأمني والسياسي في ليبيا . تاريخ الاطلاع : 2015/06/10 ،متوفرة على الرابط http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2014/9/10

السياسة الخارجية بعدم التدخل في شؤون الآخرين، إلا إنشاء نوع من الاجتماعات الأمنية داخل هيكل الاتحاد المغاربي على مستوى وزراء الداخلية. كانت تلك الفرصة الأمثل للجزائر في متابعة سياسات مكافحة الإرهاب في بلدان الجوار في إطار متعدد الأطراف دون أن يشكّل ذلك تعارضًا مع مبدأ عدم التدخل. وفعلاً عُقدت اجتماعات في ليبيا والجزائر العاصمة من أجل وضع خطة مغاربية تضطلع بمهام محاربة الإرهاب بعد أن وضعت "ثورات الربيع" أوزارها في كل من تونس وليبيا[65] .

الواضح أن تلك المبادرة المغاربية التي ألحت الجزائر حولها قد ذهبت أدراج رياح العلاقات المتدهورة مع المغرب؛ مما يفسر عودة الجزائر إلى سياسة العلاقات الثنائية المباشرة مع ليبيا وتونس وخلق مبادرة ثلاثية وُلدت في غدامس الليبية قبل أشهر، إلا أن تطور الأحداث أثبت أن ملف الإرهاب في تنام مستمر وأن حركة السلاح لم تتوقف وأنه أيضًا ليس في مقدور الحكومات الجديدة المنبثقة عن التغييرات العربية مواجهة الجماعات الإرهابية.

الجزائر على علاقتها الإستراتيجية بتونس وليبيا في شقها الأمني في ظل عقد اتفاقيات إستراتيجية ترتبط بتبادل المعلومات الأمنية، والتعاون ألاستخباراتي، وتبادل خبرات التدريب في ظل مطالبة ليبيا وتونس بالاستفادة من الخبرات الجزائرية الاحترافية، وفي هذا المجال نسجل بهذا الصدد بناء 3 منظومات عسكرية لمراقبة الحدود بين الجزائر وتونس. [66]

كما نسجل بهذا الصدد أن اللقاءات الأمنية متعددة الأطراف التي عُقدت بالجزائر قد تجاوزت الـ 60 لقاءً، وهو ما حوّل الجزائر إلى محجّ سياسي وأمني دولي ومتعدد الأطراف، كما ننوّه إلى تشبيك "العلاقات الأمنية الجزائرية–الليبية" لتجاوز عُقَد الماضي التي سبق وواكبت بداية الحراك السياسي ضد القذافي؛ إذ سُجِّل تبادل الزيارات على مستويات عليا بين القيادتين، ولعل آخرها زيارة نائب رئيس الوزراء المكلف بوزارة الداخلية السيد "الصديق عبد الكريم" والاتفاق مع نظيره الجزائري "الطيب بلعيز"، على حَلحْلة ملفات أمنية، تبادل المعلومات والتنسيق بين وزارتي الداخلية، وتجهيز خطة لتأمين الحدود

[65] بوحنية قوي،**الجزائر والإنتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا :بين الدبلوماسية والإنكفاء الأمني الداخلي** ،مركز الجزيرة للدراسات، قطر،2014،ص ص 4،5.

[66] بوحنية قوي،**الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**،مركز الجزيرة للدراسات، قطر ،2012،ص ص 1 11.

ومحاربة الإرهاب في ضوء التدهور الأمني على الحدود، وانتشار شبكات تهريب السلاح وسيطرة الميليشيات غير النظامية.

ستظل العلاقات الجزائرية–المغربية تراوح مكانها "تطبعها أحيانًا مواسم سياسية دافئة"، وتعاون أمني تحتمه الضرورات الإستراتيجية المرتبطة بالجوار الإقليمي؛ وذلك في ظل غلق الحدود وعدم حَلحَلة قضية الصحراء الغربية، في أجواء تطبعها لغة المصالح الدولية، ستبقى الجزائر حجر الارتكاز في صناعة الاستقرار في المنطقة المغاربية التي تميزها الأزمات.

المطلب الثاني : تقييم آليات السياسة الأمنية المغربية المنتهجة لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة لحدودها

إن آلية التنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية عامل فاعل في تطوير السياسة الأمنية المرتبطة بالأمن القومي حيث أن الجريمة والعنف والإرهاب تكون لها امتدادات من الداخل اتجاه الخارج والعكس الشيء الذي جعل السلطات الأمنية تعمل دائما على تحديث آليات الاشتغال على مستوى الرصد والمراقبة وكانت النتيجة الحد من التهديدات التي تمس امن المواطن خصوصا عندما تكون تلك التهديدات تكون في بنيتها متنقلة عبر الحدود من هجرة وأسلحة وعناصر تحمل فكرا استئصاليا قتاليا.[67]

يعمل المغرب جاهدا في تعزيز الاستقرار على واجهتي الأمن والاقتصاد وبناء عليه يركز في تصميم سياسته الأمنية بتحديد التهديد وتأطير الأهداف المتوخاة ، تكون حماية أمن المجتمع خطوة متوازية مع النهوض الاقتصادي، فأية ظاهرة تهدد أمن المجتمع بدرجة أو بأخرى تكون مرتبطة في عمقها بمدى تماسك ورفاهية العائلة كنواة المجتمع. فكل ظاهرة مشاكسة وعنيفة هي ابنة شرعية للسلبيات والمخلفات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي لم تحسم لصالح فئات المجتمع الضعيفة. كأمثلة على المجهودات التي يبذلها المغرب في تعزيز الاستقرار والسلم الاجتماعي هناك

[67] **ضريف محمد** ، **إعادة صياغة السياسة الأمنية للمغرب** .تاريخ الاطلاع : 2015/05/25 ،متوفرة على الرابط **/ 17/07/2009 http://www.maghress.com/attajdid/51767**

المشروعات الاقتصادية والاستثمارية والاجتماعية والسياحية التي دشنها ويتابعها الملك محمد السادس سواء في المدن الكبرى كطنجة والدار البيضاء وكانت هدفا لعمليات إرهابية عام 2003.

إن آلية الحرب على الجريمة التي من الممكن أن تتطور إلى أشكال تهدد أمن وسلامة المجتمع والدولة، تعتمد على توفر المعلومة ودقتها، فتحديات الأمن القومي المغربي تتقاطع في تحقيقه عوامل خارجية وظروف داخلية حيث أن الحفاظ عليه رهين بتنسيق جهود كل الجهات الأمنية داخل الدولة وكل المؤسسات وهيئات المجتمع المدني والمؤسسات الدينية التي أصبحت معنية بتحقيقه في أوسع نطاقاته خصوصا وأن الاستقرار مرتبط بدرجة الاطمئنان على النفس والمال والمآل.

المطلب الثالث : تقييم آليات السياسة الأمنية تونسية المنتهجة لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة لحدودها

قدمت السلطات الأمنية التونسية على اتخاذ إجراءات أمنية عاجلة مباشرة، بعد وقوع العملية الإرهابية في تونس، وذلك تحسباً من عمليات مشابهة وبغرض حماية المؤسسات المستهدفة ومراكز السيادة، خصوصاً. ولوحظ تكثيف الدوريات في شارع الحبيب بورقيبة، وعند مفترق الشوارع الرئيسية في عدد من المدن والمحافظات التونسية. وكان الرئيس الباجي قائد السبسي قد اجتمع منذ يومين، ولأول مرة في قصر قرطاج مع المجلس الأعلى للجيوش الثلاثة والمجلس الأعلى للأمن، وذلك في حضور رئيس الحكومة الحبيب الصيد ووزيري الدفاع الوطني فرحات الحرشاني والداخلية ناجم الغرسلي، وكبار المسؤولين في الأسلاك العسكرية والأمنية.

خلُص الاجتماع القيادي إلى إقرار جملة من الإجراءات أولها تدعيم التنسيق بين قيادات الجيش والأمن في مختلف القوات والأسلاك، ومراجعة منظومة تأمين الحدود وتوفير الإمكانات لقوات الأمن، التي تساعدهم على العمل ليلا[68].

[68] بسمة بركات ، إجراءات أمنية مشددة لخنق الخلايا النائمة . تونس ،تاريخ الاطلاع :2015/05/02 متوفرة على الرابط

http://www.alaraby.co.uk/politics/2015/3/22

أوضح كاتب الدولة لدى وزير الداخلية المكلف بالشؤون الأمنية أنّه سيتم إعادة النظر في تأمين مقرّ متحف باردو ومجلس نواب الشعب، مؤكداً وجود إجراءات جديدة اتُخذت على مستوى المداخل.وبيّن أنّ الرقابة ستتكاثف عند المدخل المشترك الذي يؤدي الى المتحف والمجلس، والذي يتضمن مقهى ومسجداً للعموم، مشيراً إلى أن العملية لن تتواصل كالسابق، وأنه سيتم تغيير الأماكن وفصل كل جهة عن الأخرى، ومن ضمنها الجهة الخاصة بقطع التذاكر لزيارة المتحف. وذكر أنه سيتم وضع احتياطات أمنية بالتنسيق مع وزارة الثقافة في هذا الخصوص، وقال إن عدداً من التجهيزات الأمنية وصلت إلى تونس، وإن هناك تجهيزات أخرى لا تزال ناقصة، وتتطلب تكاليف مادية كبيرة، مبيناً أنه سيتم ضمن ميزانية وزارة الداخلية تحديد مبالغ للتجهيزات، وأنه سيتم التعاون مع الدول الشقيقة في هذا الخصوص و في السياق نفسه، جرت مضاعفة الجهود المبذولة من قبل أعوان الأمن.

تجدر الإشارة إلى أنه تقرر ضمن اجتماع أمني القيام بإجراءات تأمين المدن الكبرى من قبل الجيش، وتوفير الدعم اللوجستي لمختلف الأسلاك والقوات ومراجعة السياسة الأمنية، بالتنسيق مع المؤسسة العسكرية وتطوير الهيكلية، وطرق العمل على مستوى وزارة الداخلية.

في هذا الصدد، يقول العبيدي إن التنسيق مع الجيش مستمر، وإن رئيس الجمهورية أكدّ ضرورة أن يشمل التنسيق جميع العمليات، وأن تكون الدوريات مشتركة بين الجانبين.

ومن المتوقع إقرار مراجعة الميزانية التكميلية؛ بهدف تخصيص نسبة أوفر لتجهيزات قوات الجيش والأمن، وإشراك المواطن في المنظومة الأمنية. و من أهم القرارات العاجلة الواجب اتخاذها حماية الأمنيين والجيش العاملين في مجال مجابهة الإرهاب.

كما انه تم إحداث هيكل تنسيقي صلب في الوزارة الأولى، يجمع مختلف ممثلي الوزارات والشخصيات والمؤسسات المعنية؛ والتي تعمل على موضوع الإرهاب، وأن يكون أشبه بخلية الأزمة، تتابع القرارات وتراقب مدى تنفيذ الإجراءات، ويكون عملها دورياً.[69]

[69] الكاتب مجهول ،المشهد الأمني والسياسي في ليبيا . تاريخ الاطلاع : 2015/06/10 ،متوفرة على الرابط http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2014/9/10

المطلب الرابع : تقييم آليات السياسة الأمنية موريتانية المنتهجة لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة لحدودها

إن الجمهورية الموريتانية لها طبيعة خاصة و تركيبة فريدة من نوعها سواءا على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي ، نتيجة العديد من العوامل الاجتماعية و السياسية التي تتميز بها موريتانيا إن العلاقات الموريتانية و تغيرها يكمن في آخر انتخابات رئاسية جرت في البلاد ، حيث أنها كانت فاصلا حاسما في التاريخ السياسي الموريتاني و في العلاقات الدولية الموريتانية .

تشهدت الجمهورية في 2009 انتخابات رئاسية كانت حاسمة و لفتت نحوها أنظار العالم ، انتخابات رئاسية في ظروف خاصة تعيشها موريتانيا على صعيدها الإقليمي و الدولي ، نتيجة تعرض موريتانيا لعدة هجمات انتحارية و هجمات على ثكنات عسكرية تابعة للجيش الموريتاني .[70]

كانت موريتانيا كما هو معهود في خضم مشكلاتها المتعلقة بما يعرف اصطلاحا لدى السياسيين الموريتانيين و المغاربة بالمعسكر الشمالي و الجنوبي ، أي مشاكل موريتانيا في العلاقات الدبلوماسية مع المملكة المغربية و ما يتعلق بموقف موريتانيا من الصحراء الغربية و موضوع الجزائر. كانت الفترة التي تلت انقلاب السادس من أغسطس 2008 فترة حاسمة جدا في تاريخ العلاقات الدولية للجمهورية الموريتانية , حيث تغيرت السياسة الخارجية الموريتانية تغيرات كبيرة جدا مما بدا جليا و واضحا في العلاقات الخارجية الموريتانية , حيث أن إدارة محمد ولد عبد العزيز اتخذت قرارا حاسما كان له أثر كبير و حاسم على الجمهورية سواءا داخليا أو خارجيا حيث تقرر تجميد العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل إبان الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة , و الذي تلاه قطع العلاقات مع إسرائيل و طرد السفير الإسرائيلي من نواكشوط[71].

نجح المجلس العسكري الذي كان يدير موريتانيا طيلة الفترة الانتقالية التي تلت انقلاب السادس من أغسطس في التماشي مع الضغوط الخارجية و المشكلات الإقليمية بطريقة أشبه ما تشبه الانسلال و

[70] محمد محمود أبو المعالي، تحديات جسيمة وحاسمة أمام الرئيس الموريتاني.تاريخ الاطلاع:2015/05/23 متوفرة على الرابط **http://www.swissinfo.ch/ara**

[71] الحاج ولد إبراهيم، **نفس المرجع السابق**، ص ص 5. 6

المماشاه نتيجة أن الدولة لم تكن في وضعية تسمح لها بفرض سياسات أو أجندات نتيجة أنها أساسا تقبع هي الأخرى تحت تأثيرات خارجية كثيرة .

بعد انتخابات 2009 تحولت الحالة السياسية الداخلية و الخارجية للجمهورية الموريتانية حيث ولد ما يعرف حاليا بالجمهورية الثالثة . و بعد استلام الرئيس ولد عبد العزيز لمقاليد الحكم و تشكيل الحكومة كان من الحاسم تشكيل حكومة تستطيع مجابهة الوضع السياسي الدولي و الداخلي . و مع الظروف الموريتانية , تماشت الحكومة بسياسة خارجية جديدة , بدأت بتعيين أول وزيرة للشؤون الخارجية في الوطن العربي , الوزيرة الناهة بنت مكناس , و التي في أحد تصريحاتها قالت أن السياسة الخارجية الموريتانية تخضع لإعادة تقييم و ستأخذ منحى جديدا , و هذا ما أكد عليه رئيس الجمهورية محمد ولد عبد العزيز بأن العلاقات الخارجية هي علاقات مبنية على مبدأ المعاملة بالمثل . تغير العديد من السفراء و القناصل و أصبحت موريتانيا دبلوماسيا بوجه جديد.

إن أبرز ما ميز الفترة التي تلت الانتخابات , كان معالجة الأجهزة الأمنية و العسكرية لمشكلة الإرهاب و مشكلة القاعدة في ما يعرف ببلاد المغرب الإسلامي , حيث قامت موريتانيا بتجهيز مقاربات و خطط أمنية و عسكرية و سياسة من أجل القضاء على ظاهرة الإرهاب التي عانت منها موريتانيا معاناه كبيرة , فها هي موريتانيا تبدأ بنوع جديد من التعاون العسكري المشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية و بدأت موريتانيا تنوع من وارداتها العسكرية مما خلق نوعا جديدا من العلاقات الموريتانية الخارجية. كما بدأت موريتانيا بتدويل موضوع مكافحة الإرهاب و ذلك في العديد من المحافل الدولية سواءا على الساحة العربية أو الإفريقية أو الأوروبية و تلى ذلك مشاركة موريتانيا الفعالة في إنشاء القوة العسكرية المشتركة الموريتانية الجزائرية بالتعاون مع الجيش الفرنسي الذي وفر الدعم اللوجستي و الجوي.كما أن موريتانيا و طبقا لتقرير وزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون نجحت بشكل ممتاز و ملحوظ في القضاء على الجماعات الإرهابية في موريتانيا[72] .

[72] محمد محمود أبو المعالي، تحديات جسيمة وحاسمة أمام الرئيس الموريتاني.تاريخ الاطلاع:2015/05/23 متوفرة على الرابط **http://www.swissinfo.ch/ara**

ما يتعلق بالجانب السياسي الخارجي لموريتانيا في الآونة الأخيرة , خصوصا التطورات على الساحة الدولية سياسيا , كانت موريتانيا متأثرا في أغلب الأحيان و مؤثرا في بعض الأحيان الأخرى , فبحلول الربيع العربي الذي جاء بما جاء , كانت موريتانيا أحد اللاعبين الدوليين و الدبلوماسيين المهمين في الأزمة الليبية و حيث كانت رأس الحربة في موضوع الوساطة من أجل حل الأزمة الليبية ذلك أن موريتانيا في تلك الفترة كانت رئيسة مجلس السلم و الحرب الأفريقي , و كان وزير الخارجية الموريتاني حمادي ولد حمدي يدير ملف الأزمة ما بين تونس و ليبيا و مصر , لينتج عن ذلك اتفاقا ما بين بنغازي و طرابلس ليتم نقضه من طرف طرابلس مما أدى إلى ترك موريتانيا للملف الليبي و تغير السياسة الموريتانية تجاه ليبيا و ذلك بإجلاء الرعايا الموريتانيين من ليبيا و معارضة نظام ولد عبد العزيز لنظام القذافي.[73]

كان موقف الحكومة الموريتانية و التي لم تطلها رياح الربيع العربي , موقفا متزنا من الأحداث الجارية فالحكومة الموريتانية و نظامها يتربعان على عرش تصنيف الحريات الصحافية و المدنية في العالم العربي طبقا للعديد من التقارير و الإحصائيات الدولية كان آخرها تقرير منظمة مراسلون بلا حدود فلم ترد الحكومة الموريتانية أن تضع نفسها محل انتقاد شعبي او اتهام بازدواجية المعايير في تحليل الربيع العربي , فنجد الحكومة الموريتانية تلتزم الصمت أحيانا كثيرة و تكتفي أن تقول أنها تحرص على سلامة رعاياها في الدول التي عصفت بها رياح التغيير و تجلي رعاياها منها كما حل في تونس و ليبيا و تتعامل بمبدأ الأمر الواقع في النهاية.

كما كان الدور الدبلوماسي و السياسي الخارجي الموريتاني واضحا جليا في أزمة ساحل العاج عام 2011 و ذلك باحتضان العاصمة نواكشوط لاجتماع خمس من رؤساء الدول الإفريقية لحل الأزمة العاجية , كما أن الرئيس الموريتاني قام بزيارة إلى ساحل العاج و توافد العديد من الدبلوماسيين الموريتانيين من أجل حل الأزمة العاجية التي انتهت لاحقا بالقبض على الرئيس العاجي السابق[74].

في الآونة الأخيرة أي المدة الممتدة إلى سنتين قبل الفترة الحالية ، اتخذت موريتانيا مناح جديدة في تعاملاتها الخارجية و يبدوا ذلك جليا في أزمة أزواد شمال مالي حيث أن موريتانيا أخذت بزمام المبادرة و

[73] عامر مصباح ، **تكامل المغرب العربي الابعاد والمقاربات** . دار الكتاب الحديث، القاهرة،2009 .ص43

[74] الحاج ولد إبراهيم، **نفس المرجع السابق**، ص ص 5. 6

ذلك يعكس نوعا من الثقة في العلاقات الخارجية و أن الحكومة الموريتانية لم تعد كالسابق و أصبحت لديها مواطن قوة معينة نتيجة عدة تطورات قامت بها الحكومة و نجد ذلك جليا حينما صرحت الحكومة الموريتانية أنها قد وضعت 12000 جندي أهبة الإستعاد للتدخل بحملة عسكرية شاملة في الشمال المالي من أجل القضاء على الجماعات الإرهابية و هو ما قوبل بالرفض في مجلس الأمن من قبل فرنسا .

تبدأ فرنسا حملة عسكرية موسعة في مالي بمساعدة و تمويل حلفائها في الخارج من الشرق و الغرب و ها هي الدول المحيطة بمالي تشارك في إحكام الحصار و الدعم اللوجستي و فتح للأجواء كالجزائر و ها هي المغرب تعرض المساعدة , و كان كل ذلك خلاف موقف الحكومة الموريتانية التي أغلقت حدودها في وجه العبور الفرنسي العسكري و أغلقت أجوائها و امتنعت عن التدخل و هو ما جاء على لسان الناطق العسكري باسم القيادة العامة للجيوش في نواكشوط الذي قال أن موريتانيا معنية بحماية حوزتها الترابية فقط و أنها لم و لن تتدخل خارج أراضيها إلا بالشروط التي تضعها موريتانيا و تراها مناسبة و ليست الشروط الفرنسية , و ذلك هو السبب الذي لا يزال يجعل موريتانيا ترفض حتى الآن الانخراط في قوات حفظ السلام الدولية في مالي.[75]

كما يلاحظ و بشكل جلي أن موقف العلاقات الخارجية لموريتانيا من قضية الصحراء أصبح أكثر صرامة ووضوحا و ذلك بأن موريتانيا و إن كانت تحتضن و تدعم العديد من الصحراويين الذين يعتبرون امتدادا ثقافيا و عرقيا لموريتانيا إلا أنها تقف على الحياد و هو ما يجعلها نقطة محورية و إستراتيجية في موضوع النزاع على الصحراء الغربية. و من ما يحسب للحكومة الموريتانية , المصادقة على قانون تجريم الانقلابات العسكرية و اعتبارها جريمة و اعتداء على أمن الدولة و هو ما سيلعب دورا حاسما في موضوع التداول السلمي للسلطة في بلد عانى كثيرا من تبعات الانقلابات العسكرية على المستوى المحلي نتيجة الضغوط الدولية الممارسة على الحكومات الموريتانية المتعاقبة, مما سيؤدي إلى تكريس الديمقراطية و هو ما انعكس على علاقات موريتانيا الخارجية خصوصا مع غرب أوروبا , حيث أنه بالاستقرار السياسي النسبي الذي شهدته موريتانيا في الآونة الأخيرة و بتوسع علاقاتها الخارجية و تعاطيها ضمن مبدأ الاتزان

[75]محمد محمود أبو المعالي، تحديات جسيمة وحاسمة أمام الرئيس الموريتاني.تاريخ الاطلاع:2015/05/23 متوفرة على الرابط
http://www.swissinfo.ch/ara

مع الواقع الدولي الراهن , ازدادت الفوائد التي تجنيها موريتانيا من هذه العلاقات و أصبحت تتمتع بالعديد من المزايا التي لا يتمتع بها غيرها من دول المنطقة.[76]

المطلب الخامس : تقييم آليات السياسة الأمنية الليبية المنتهجة لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة لحدودها

الملف الأمني من أبرز التحديات أمام عملية الانتقال وبناء الدولة في ليبيا، وذلك بعد فشل الخطط والبرامج التي تم اعتمادها منذ تأسيس المجلس الانتقالي في 27 فبراير 2011. وظهر جليا أن المشاكل الأمنية تزداد تعقيدا مع استمرار الفشل والعجز الحكوميين. يدل على ذلك عدد المجموعات المسلحة والمسجلين كثوار، حيث تضاعف عدد المجموعات المسلحة عدة مرات بعد الإعلان رسميا عن تحرير البلاد وتوقف القتال في 23 أكتوبر 2011، وبلغ عدد المقيدين لدى اللجنة الأمنية العليا التابعة لوزارة الداخلية نحو 143 ألفا، فيما لم تتعد التقديرات الرسمية لأعداد من حملوا السلاح ضد القذافي وخاضوا المعارك ضد كتائبه 30 ألف مقاتل .ومن ناحية أخرى، فقد بدا أن خطط الحكومتين ضعيفة الأثر وتجلى ذلك في غياب تطورات ملموسة على أرض الواقع خصوصا فيما يتعلق ببناء الشرطة والجيش، إذ تشير الشواهد إلى أن ضبط واحتواء الخروقات الأمنية تتم في كثير من الأحيان على أيدي الكتائب التابعة للثوار وليس الأجهزة التابعة للشرطة[77].

مرحلة ما قبل انتخاب المؤتمر الوطني وهي المرحلة التي امتدت من 27 فبراير 2011 حتى 7 يوليو 2012، تاريخ انتخاب المؤتمر الوطني العام، حيث شهدت هذه المرحلة تأسيس الجهاز الأمني على ما هو عليه الآن، من خلال تغيير مسمى الشرطة إلى الأمن الوطني، وتشكيل اللجنة الأمنية العليا المؤقتة، وإطلاق جهاز الأمن الوقائي. وقد اتفقت شرائح واسعة من الليبيين على أن هذه المرحلة شهدت أخطاء كبيرة وقع فيها المجلس الانتقالي والحكومة المنبثقة عنه. وقد عبر عن ذلك رئيس المؤتمر الوطني العام، في أول لقاء بعد انتخابه قال إن ملفات الوضع الأمني وبناء الجيش وإعادة هيكلة النظام القضائي

[76] الحاج ولد إبراهيم، **نفس المرجع السابق**، ص ص 5. 6
[77] بول سالم، أماندا كادليك، نفس المرجع السابق ، ص14

كلها قد أهملت من قبل المجلس الانتقالي والتنفيذي والحكومة المؤقتة، وإنهم لم يقوموا بعملهم بشفافية ونزاهة في إدارة الملف الأمني إلى غياب الرؤية وتضارب السياسات والقرارات.

أصدر المجلس قرارا بتفعيل جهاز الشرطة تحت مسمى جديد وهو جهاز الأمن الوطني، ولأن الأمن الوطني لم يقم بمهمة ضبط الأمن كما ينبغي أصدر المجلس قرارا بتشكيل جهاز أمني يضم الثوار تحت مسمى اللجنة الأمنية العليا المؤقتة. بالمقابل أشرف أحد البارزين من أعضاء المجلس الانتقالي على تأسيس جهاز الأمن الوقائي، هذا علاوة على الكتائب المسلحة التي لم تكن جزءا من المؤسسات المشار إليها وتمارس مهام أمنية، الأمر الذي أدى إلى تضارب الأجهزة والصلاحيات وتداخل السياسات وتضخم المؤسسات الأمنية وارتفاع عدد المنتسبين لها .من هنا اتخذت الحكومة الانتقالية قرارها بدعم اللجنة الأمنية العليا المؤقتة، واعتبرته خيارا لا بديل عنه، الأمر الذي أخَّر عملية دمج الثوار في جهاز الأمن الوطني.

مرحلة ما بعد انتخاب المؤتمر الوطني العام :بالرغم من وضوح الرؤية لدى وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة، العميد عاشور شوايل، فيما يتعلق بدور وزارته خلال الفترة الانتقالية إلا أن الإنجاز محدود والتنفيذ بطيء، فعلى سبيل المثال لم توفر الوزارة الدعم المادي المطلوب لتنفيذ قرارات الوزير المتعلقة بدمج منتسبي اللجنة الأمنية العليا إلى جهاز الشرطة، الأمر الذي مثل أهم العقبات أمام برامج تأهيلهم. [78]

كما أن إستراتيجية المجاهرة بالأمن من خلال نشر رجال الشرطة وعناصر المرور في كافة المدن ما تزال متعثرة لعدم التزام الكثير من عناصر الشرطة بما يسند إليهم من مهام، وعدم اتخاذ الوزارة إجراءات

[78] الكاتب مجهول ،المشهد الأمني والسياسي في ليبيا . تاريخ الاطلاع : 2015/06/10 ،متوفرة على الرابط http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2014/9/10

حازمة حيال ذلك.أيضا، لا تزال الحكومة ووزارة الداخلية وحرس الحدود التابع لرئاسة الأركان عاجزة عن ضبط الحدود والمنافذ البرية والبحرية.[79]

لا شك أن تردي الوضع الأمني من أهم أسباب عرقلة التقدم على المسار السياسي. فمن ناحية لكون القضية الأمنية تتبوأ قمة أولويات السلطات الليبية، فقد أدى بحث سبل معالجتها على مستوى المؤتمر الوطني وعلى مستوى المكونات السياسية والاجتماعية خارج المؤتمر إلى تأخير التركيز على تطوير آليات وبرامج وثيقة الصلة بتطوير العملية السياسية. [80]

ومن ناحية أخرى، فإن الخلاف حول سبل معالجة الوضع الأمني، خصوصا فيما يتعلق بالتعامل مع رجال النظام السابق ودورهم في العمل الأمني أدى إلى تعقد المسار السياسي بسبب تفنن الأطراف السياسية في ممارسة الضغوط على الخصوم السياسيين لتحقيق كسب سياسي، على سبيل المثال، الجدل حول قانون العزل السياسي أو التعديل على الإعلان الدستوري، وغيره من القضايا التي تطرح على المؤتمر الوطني العام لإصدار تشريع أو اتخاذ قرار حيالها.

[79] بول سالم، أماندا كادليك، نفس المرجع السابق ، ص14

[80] الكاتب مجهول ،المشهد الأمني والسياسي في ليبيا . تاريخ الاطلاع : 2015/06/10 ،متوفرة على الرابط http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2014/9/10

خلاصة الفصل الثالث

نستخلص مما سبق ان المنطقة المغاربية تواجه في دوائرها الجيوسياسية المختلفة تحديات أمنية متشابكة تمثلت تاريخيا في عدد كبير من التهديدات الصعبة المتمثلة في الإرهاب و الجريمة المنظمة وتجارة جمع أنواع السلاح وصولا إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية و انتشار الأمراض المختلفة وهذه الأزمات الأمنية المهددة للفضاء المغاربي الواحد ، أعادت النظر في مبادئ و مفاهيم الرؤية الأمنية الجماعية ، و العقيدة الأمنية المشتركة ، والتعاون و الاعتماد المتبادل أمنيا .

أن التحديات الأمنية التي أفرزتها المتغيرات في تونس وليبيا على وجه الخصوص، لم تسمح باتخاذ أيه خطوات أو اتجاهات لتحقيق ذلك، فقد عرفت المنطقة تدهوراً أمنياً متصاعداً إثر سقوط النظام الليبي واندماج بعض ميلشيات تنظيمات متطرفة في أجهزة الأمن الليبية وتزايد انتشار الأسلحة دون ضوابط، وعمليات تهريب الأسلحة عبر حدود بعض الدول المغربية وإلى مناطق الجوار الإفريقي.

ورغم إدراك الدول المغاربية لحجم المخاطر والتهديدات الأمنية التي تشهدها المنطقة، إلا أن تباين وجهات النظر بين دول المنطقة، واستمرار الخلاف ، لم يلغي التعاون الثنائي لمواجهه التداعيات الأمنية والتهديدات الإرهابية والجريمة المنظمة بكل أنواعها العابرة للحدود.

الخاتمة

إن التهديدات الأمنية العابرة لحدود الدول المغاربية باعتبارها ظاهرة يصعب التحكم فيها بسبب تعدد منابعها، صعبت في إيجاد حل نهائي لها وهذا ما عرقل مهمة الدول المغاربية في القضاء على هذه الظاهرة في المنطقة.

وفي هذا الصدد جاءت هذا البحث للإجابة على الفرضية المطروحة حيث أثبتنا صحة الفرضية القائلة بأنه كلما زاد خطر الجماعات الإرهابية وانتشار الجريمة المنضمة وازدهار تجارة المخدرات والأسلحة وزيادة عدد ألاجئين الأفارقة وانتشار الأوبئة واستفحال الجرائم الالكترونية وظهور الثورات في البلدان العربية، مما أدى إلى اعتماد مقاربة شاملة ومتعددة الأبعاد ، تمزج بين ما هو تشريعي وديني وتنموي بالإضافة إلى البعد الأمني، وذلك في احترام تام للقانون ومبادئ حقوق الإنسان، وتعزيزها بالتنسيق بين الأجهزة الأمنية والتعاون اللامشروط بين دول المنطقة ، حيث أن المبادرات الفردية للدول لا يمكن لوحدها أن تواجه خطر التهديد المتنوع والعابر للحدود.

ان ضرورة قيام شراكة مستدامة بين الدول المغاربية مبنية على الحوار والتعاون وتبادل الخبرات للتمكن من توحيد وجهات النظر المختلفة المتصلة بالأمن ومكافحة الإرهاب في المنطقة.

أن انتشار الأسلحة وما تطرحه من مخاطر أمنية، خاصة في ظل الظرفية التي تعرفها حدود الدول المغاربية ، أصبح يشكل تهديدا حقيقيا لأمن واستقرار المنطقة، فضلا عن كونه يمثل أحد أهم العوامل المساعدة على انتشار الجريمة المنظمة والإرهاب واستفحال الهجرة وانتشار الأوبئة، وهو ما يقتضي اتخاذ إجراءات صارمة ، وذلك من خلال وضع سياسات وبرامج واضحة وفعالة للحد من انتشار هذه الظاهرة.

أن الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية أصبح في الظرف الراهن من الجرائم الدولية التي تتجاوز الحدود الوطنية ، مما يهدد أمن واستقرار بلدان المنطقة، خصوصا مع تنامي انتشار بعض الأنواع الجديدة من المخدرات الصلبة.

وفي هذا السياق إن البلدان المغاربية مطالبة أكثر من أي وقت مضى بتنسيق الجهود ووضع استراتيجيات مشتركة لتعزيز التعاون، من خلال الانخراط في المعاهدات والمواثيق الدولية ذات الصلة

وتفعيل وتكثيف التعاون بين الأجهزة المختصة، مع اتخاذ الإجراءات الزجرية ضد المهربين والمتاجرين في المخدرات

إن مواجهة التحديات الأمنية السالفة الذكر في الدول المغاربية يستلزم صياغة إستراتيجية أمنية فعالة فالدول المغاربية مدعوة إلى الانخراط في إستراتيجية شاملة وهذا يتطلب منها اتخاذ موقف موحد حول الأحداث وتطوراتها، والمساهمة بفعالية في رسم مستقبل الحل السياسي والأمني والتنموي في المنطقة المغاربية، وتحويلها إلى منطقة تعاون مغاربي– مغاربي، بدلا من جعلها ساحة لتصفية الحسابات البينية.

ان الحرص الشديد على تعزيز آليات التعاون الأمني بين دول اتحاد المغرب العربي، والانخراط التام في تفعيل دور الاتحاد المغاربي، باعتباره خيارا استراتيجيا لا محيد عنه، من أجل بناء فضاء جهوي متكامل ومتضامن ، قادر على تحقيق المصلحة المشتركة في احترام تام لمبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وحل النزاعات بالطرق السلمية.

ومن مظاهر هذا التعاون زيادة عدد اللقاءات الثنائية والمتعددة بين الدول المغاربية للتنسيق فيما بينها لإيجاد حلول جذرية مستعجلة لمكافحة التهديدات العابرة للحدود حيث ان كثافة هذه اللقاءات قد تؤدي في المستقبل إلى تفعيل مسار الاتحاد المغاربي.

من خلال ما سبق يمكننا القول بأنه ليس هناك دولة قادرة على تحقيق أمنها القومي بعيدا عن سياق التعاون الإقليمي والدولي، ففي ظل طبيعة التحديات والتهديدات الراهنة العابرة للحدود لم يعد بمقدور أية دولة مهما بلغت من قوة تحقيق أمنها بمفردها، ومن الطبيعي أن تتأثر الدول بما يدور حولها من تحولات وهو حال الدول المغاربية التي يظل أمنها القومي مرتبط ارتباطا وثيقا بدوائرها الجيوسياسية.

المعاجم والموسوعات:

1- ناظم عبد الواحد الجاسور،**موسوعة علم السياسة** .دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان،ط1 2009 .

2- عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، **الموسوعة السياسية** . المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت،ط2، 1985 .

الكتب بالعربية

1-صديقي عبد الرحيم،**الإرهاب**.دار شمس المعرفة،1994 .

2-مطر عصام عبد الفتاح، **الجريمة الإرهابية**.دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ،2005 .

3-محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية** . دار الجيل ، بيروت، 2004.

4-احميدة امحمد السنوسي، **الاتحاد المغاربي** . منشورات جامعة الفاتح ،طرابلس ،1999 .

5-مصباح عامر ، **تكامل المغرب العربي الابعاد والمقاربات** . دار الكتاب الحديث، القاهرة،2009 .

6-مصباح عامر ، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام** . ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2008.

7-عبد الناصر جندلي ، **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماع** . ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 2007 .

8-بوقارة حسين ، **السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص و الاتجاهات النضرية للتحلية** الجزائر: دار هومه ، 2012 .

9-حامد قطيوش نواف ،**الامن الوطني و ادارة الازمات** . عمان دار راية للنشر و التوزيع 2011.

10-دياب خاطر نشري ، **جغرافيا سياسية جيوبولتيكا**، الجنادرية للنشر و التوزيع،عمان ، 2010.

11-السماك محمد ازهر ،**جغرافيا سياسية في القرن الحادي و العشرين بين المنهجية و التطبيق** دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ،2011 .

12ـ لسيد عرفة محمد ، **تجفيف مصادر تمويل الإرهاب** . جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض،2009.

13ـ سعيد محمود شاكر ، عبد العزيز حرفش خالد، **مفاهيم أمنية** . جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض ، 2010 .

14ـ الخفاجي نعمة عبس ، **الفكر الاستراتيجي قراءات معاصرة** . دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان 2008.

15 ـ مصباح عامر ، **نظريات التحليل الاستراتيجي و الامني للعلاقات الدولية** . دار الكتاب الحديث الجزائر، 2010.

16ـ الهرماسي عبد القادر ، **المجتمع و الدولة في المغرب العربي** . مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،1987.

الرسائل الجامعية

1- رتيبة برباش ، **الأمن والإرهاب في المغرب العربي** . رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية جامعة الجزائر، 2012 .

2- محمد سليم صمار، **التحديات التكاملية لدول اتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الاورو متوسطية**. مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة الجزائر، 2002

3- احمد جمعة سويسي، **المغرب العربي التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية**. مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر،2005 .

المجلات والجرائد

1- أنوار بوخرس عبس ، "الجزائر و الصراع في مالي" **أوراق كارنيغي** ، بيروت : مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ، أكتوبر 2012.

2- إيمان احمد عبد الحليم إيمان ، "عوائق التدخل الفرنسي في شمال مالي" **السياسة الدولية** 21 جانفي 2013.

3- سالم بول ، امانداكادليك ، "تحديات العملية الانتقالية في ليبيا". **أوراق كارنيغي** : مركز كارنيغي للسلام الدولي ، جوان 2012.

4- المديني توفيق ،"الربيع العربي هو اليقظة العنيفة لمنطقة الساحل الإفريقي"، **الوحدة الإسلامية** . لعدد 128 ، جويلية 2012.

5- توفق إبراهيم حسنين ،"التحويل الديمقراطي من منظور عربي "، **الأهرام الديمقراطية** . العدد 50 ، فيفري 2013 .

6- سيدي احمد ولد احمد سالم ، " ازمة شمال مالي و الاحتمالات المفتوحة "، تقارير. الدوحة : **مركز الجزيرة للدراسات** ، 20 ديسمبر 2012 .

7- عبد الله ممادوباه ،"آفاق الوضع الأمني و السياسي في شمال مالي". تقارير ، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات 29 أوت 2012.

8- علي سحمازي ،" المفهوم السياسي للثور و الثورات الربيع العربي". **وجدة سيتي** ، العدد 1704 ، 07 ديسمبر 2011 .

9- عمار بوزيد ،" الساحل الإفريقي في عين الإعصار". **مجلة الجيش** . العدد 561 ،افريل 2010

10- عمر كوش ، " في مفهوم الثرواة العربية " **جريدة المستقبل** . العدد 4293 ،23 مارس 2012.

11- فريدوم اونوها ، " التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي و المخاوف الأمنية المتفاقمة" تقارير ، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، 13فيفري 2013.

12- قوى بوحنية ،" الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي " تقارير الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، 03 جوان 2012.

13- بدون اسم الكاتب، "النزاعات في القارة الإفريقية: لا مناص من الحلول السلمية التفاوضية". **مجلة الجيش** ، العدد 597 ، افريل 2013.

14- محمد البشير احمد موسى ،"خريطة الخطى المتداعية على إفريقيا" . **مجلة قراءات افريقية** . العدد 09 ، جويلية 2011.

15- محمد الهادي الحناشي"الساحل الإفريقي.. الحرب المقبلة على القاعدة". المرصد ، **مركز الدين و السياسة للدراسات الإستراتيجية** ، 08 افريل 2012.

16- محمد سالم ولد محمد ،"السلفية العلمية في منقطة الساحل و موقعها في الخريطة الجهادية". تقرير ، الدوحة ، **مركز الجزيرة للدراسات** ، 27 جوان 2012.

17- محمد محمود أبو العالي ،"القاعدة و حلفاؤها في الساحل والصحراء". تقارير الدوحة، **مركز الجزيرة للدراسات** ، 7 افريل 2012.

18- مركز الجزيرة للدراسات ،"المن في ليبيا : شرعية الدولة و سطوة السلاح"، تقدير، **مركز الجزيرة للدراسات** ، 29 جانفي 2012 .

19- مركز الجزيرة للدراسات ،"التدخل الفرنسي في مالي : الأسباب و المآلات".تقدير، **الدوحة مركز الجزيرة للدراسات** ، 16 جانفي 2013.

20- المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،"ازمة مالي و التدخل الخارجي". تقرير الدوحة ، **المركز للأبحاث و دراسة السياسات** ، 10 فيفري 2013.

21- أسامة الغزالي ن حرب الإرهاب كأحد مظاهر استخدام العنف عربيا و دوليا ، **المجلة القومية**، العدد 02 ، 1988 .

22- العميد عبد الرزاق معيزة ، الجيش الوطني الشعبي في مواجهة الإرهاب ، **مجلة الجيش** العدد 473، ديسمبر 2002 .

23- امحند برقوق ، " المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري " ،**مجلة الجيش** ، الجزائر العدد 534 ، جانفي 2008

24- سرحان عبد العزيز ، "حول تعريف الإرهاب الدولي و تحديد مضمونه من واقع قواعد القانون الدولي وقرارات المنضمات الدولية" ، **المجلة المصرية للقانون الدولي** ، المجلد التاسع و العشرون ، سنة 1973.

المراجع باللغة الاجنبية

1- Anneli Botha ,Terrorism in The Maghreb, The Transnationalisation of Domestic Terrorism ,Iss Moghraph Series. No 144 June ,2008.

2- Belkacem Iratni , The stratigie interest of the Maghreb states ,NDC,Forum paper4,Research Division ,Rome ,Novembere,2008.

المواقع :

1- أبي إبراهيم مصطفى ،"**من الجماعة السلفية للدعوة و القتال إلى تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي**"، 2006 على الربط**WWW.UPI-FIQ/DOCUMENT.PHP**

2- الدين ولد شفاغ،"الحركات السفلية في المغرب العربي" 2008/04/05

على الرابط **http://sahara medias.net/s /index.php media**

3- محمد ظريف ، " تنظيم القاعدة في بلاد المغرب " 2010/07/15

على الربط

http://algazeera.net/portal/templates/postings/pocket

4- قاعدة المغرب الإسلامي تتحرك في فضاء يتجاوز نصف مساحة أوروبا ، 12 سبتمبر 2010

على الرابط **http//.anabaa.info/spip.phpugn**

5- عبد الستار المكي ، التجربة التونسية في مقاومة التطرف و الإرهاب ، 2010/09/14

على الرابط http://www.assakina.com

6- السياسة الخارجية للجمهورية التونسية ، قسم الأخبار العربية العالمية ، وزارة الشؤون الخارجية

علىالرابط http://www.lord/jo.com

7- رويتز ، المغرب يغير أسلوبه في مكافحة الإرهاب ، اكسبريس ، 2009/07/06

على الرابط http//www.maghress.com

8- مصطفى الخلفي : بين المقاربتين التصالحية و الاستباقية في مكافحة الإرهاب ،

على الرابط http://www.islahonline.netp

9- حرب موريتانيا و الجزائر على الإرهاب ... نجاح عسكري و تكتم رسمي، 2010/12/18

على الرابط http//www.anabaa.info/spip.php

10- إستراتيجية موريتانيا في مجال مكافحة الإرهاب سجلت نتائج ايجابية ، وكالة المغرب العربي ، 2011/01/22

على الرابط http://www.maghrss.com/map

11- يوسف بوفيجلين : قيادة مشتركة لمحاربة الإرهاب في منطقة الصحراء الكبرى ، تنسيق الجهود بين دول الصحراء لمواجهة الخطر المتزايد للقاعدة 2010/04/21

على الرابط http://www.dw-world.de/dw/article

12- فتيحة بوروبية ، افغنستان الجديدة، مكتب الرياض، 2005

على الرابط www.alriayadh.com

13- وزراء العدل العرب يتبنون مقترح الجزائر بتحريم الفدية في جرائم الإرهاب ، وكالة الأنباء الجزائرية ،20 ديسمبر 2010

على الرابط wwww.radioalgerie.dz/…/index.php

14- لطفي فليسي ، تحقات تؤكد تمويل شبكات تهريب المخدرات للتنظيمات الارهابية بالمتفجرات 13 ماي 2007.على الرابط

http://www.echoroukonline.com/ara/national

الصفحة	المحتـــوى
9 - 1	**المقدمة**
10	**الفصل الأول:**الدول المغاربية من منظور جيو سياسي
15 - 11	**المبحث الاول:** الطبيعة الجيوسياسية للدول المغاربية
24 - 16	**المبحث الثاني** : الدول المغاربية في ظل التغيرات قبل وبعد الحرب الباردة
30 - 24	**المبحث الثالث:**التوترات المغاربية – المغاربية
31	**ملخص الفصل الاول**
32	**الفصل الثاني:**التهديدات الامنية العابرة للحدود وتاثيرها على علاقات الدول المغاربية
35 - 33	**البحث الاول:**التهديدات ذات طابع سياسي وعسكري
42 - 36	**المبحث الثاني:**التهديدات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي
45 - 42	**المبحث الثالث:** التهديدات غير التقليدية
46	**ملخص الفصل الثاني**
47	**الفصل الثالث:**سياسات الدول المغاربية المنتهجة لمواجهة التهديدات العابرة للحدود
55 - 48	**المبحث الأول:**السياسات الامنية للدول المغاربية
66 - 56	**المبحث الثاني:**تقييم آليات السياسات الامنية للدول المغاربية
67	**ملخص الفصل الثالث**
70 - 68	**الخاتمة**
76 - 71	**المراجع**
77	**الفهرس**